المُتغيرات الاستراتيجية
المؤثرة في الأمن الدولي بعد أحداث١١ أيلول٢٠٠١

م. د. مروان سالم علي (*)

المُقدِمة

يُعد موضوع الأمن مِن أهم المواضيع التي حُظيت ولا تزل بدرجة عالية مِن الاهتمام في الوقت الحاضر مِن مُختلف وحدات المُجتمع الدولي، وذلك بِحكُم أهميتهُ وصلتهُ الوثقى بأمن وسلامة واستقرار الفرد والدولة على حدٍ سِواء وأهداف الدولة القومية. وعلى الرغم مِن عدم اتفاق الدول في تحديد ماهية الأمن الدولي وطبيعتهُ وحدودهُ، بيد إنها تتفق جميعاً على أولويتهُ في إطار الاهتمامات السياسية والاستراتيجية، كما تتفق على إنَّ البيئة الدَوَّليةَ بتفاعُلاتها التَعاونية والتصارُعية، واحتدامات مُتغيراتها الاستراتيجية تركت ولم تزل إفرازات هائلة على الأمن الدولي أو بالأصح الأمن العالمي.

وليس ثمة شك؛ أنهُ عندما نتحدث عن المُتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في الأمن الدولي فنحنُ نتحدث عن مُعطى العلاقة بين الأمن الدولي والبيئة الدولية، فالمُراد هُنا هو التحدُث عن الصِراع والتعاون وأثرهُما في البيئة الدولية، لاسيما مُعطى الصِراع بوصفهُ أبرز سِمات البيئة الدولية إنَّ لم نقُل السِمة الوحيدة، رغم إيماننا بانتِفاء وجود بيئة صِراعية أَو تعاونية بشكلٍ كامل، إنما المُتغيرات الإستراتيجية مُستمرة في البيئتين. مِما يُدلل على أنَّ الأمن الدولي لا يستقر على حال مِن الأحوال.. ولا يمكن التحدُث عن وجود أمن مُطلق، إلاَّ أنَّ هُناك مُتطلبات يسعى المُجتمع الدولي لها لتحقيق أقصى درجات الأمن والاستقرار.

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل..

أَهمَية البحث

تتجلى أَهمِيَّة بحثنا في أنهُ يجمع بين الشقين: الأكاديمي(النظري)، والعملي(التطبيقي). ففيما يخص الأهمية العلمية الأكاديمية (النظرية) فنابعةٌ مِن عدة اعتبارات أساسية أهمها؛ إنَّ البحث يسعى لشرح وتوضيح أبرز المُتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في الأمن الدولي في العقدين أو الثلاثة المُنصرمين سلباً وايجاباً، كما أنَّ هذا البحث يقع ضمن الدِراسات البينية الذي يشمل عدة حقوق معرفية خاصةً العلاقات الدولية بوصفه يدرس التفاعُلات المُختلفة في البيئة الدولية سِواءً اكانت تعاونيةٌ او تصارُعيةٌ ووفق مُتغيراتها الاستراتيجية المتنوعة. أما الأهمية العملية (التطبيقية) فتنبع في كون البحث يجمع بين الجانب النظري مِن جانب، والتطبيقي مِن جانب اخر، فهو يهتم بدِراسة المُتغيرات الاستراتيجية المؤثرة على الأمن العالمي دون اقتصاره على منطقة أو اقليم مُعين مِن العالم، وبالتالي فأنَّ نتائج البحث يمكن أنَّ يسهم في تقديم رؤية لصُناع القرار في العالم للتَعامُلّ مع مُتغيرات الّبيئة الدولية تلك، على نحوٍ يُقلل مِن تأثيراتها السَلّبية على الأمن الدولي. كما أنَّ البحث يمكن أنَّ يُمثل إسهاماً كبيراً في الجانب العملّيَ بظل غياب الكِتابات العربية الأكاديمية التي تخصصَّت في هذا الموضوع.

إِشكالية البحث

حمل لنا موضوع البحث عنواناً لإِشكالية مفادها: هل ثمة علاقةٌ ترابُطية بين الأمن الدولي والبيئة الدولية في سياق المُتغيَّراتَ الاستراتيجيةَ العالمية البارِزة بعد أحداث أيلول٢٠٠١؟. ومِن خِلال تِلك الإِشكالية نبعت أمام الباحث تساؤلات عديدة مِنها؛ ما المقصود بالأمن الدولي؟، وما هي خصائصه ومستوياته؟، كيف بالإِمكان أن نستدل على أوجه العلاقة بين الأمن الدولي والبيئة الدَوليَّة في ضوء متغيرات تِلك الَبيئة؟.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضَيةٌ مفادها؛ إنَّ هُنالك ثمة علاقة ترابُطية حتمية بين الأمن الدولي والبيئة الدولية، إذ كُلما تعددت مُتغيرات البيَّئة الدولية كُلما أصبحت أكثر فاعلية في تقرير حالة الأمن الدولي سلباً أو إِيجاباً.

هيكلية البحث

انطلاقاً مِن إشكالية البحث وفرضيتهُ، تم تقسيم الهيكلية، فضلاً عن المُقدِمة والخاتِمة والاستنتاجات إلى مبحثين أساسيين؛ تناول المبحث الأول إطاراً مفاهيمياً للعلاقة الترابُطية بين الأمن الدولي ومُتغيرات البيئة الدولية، بينما تناول المبحث الثاني تأثير المُتغيرات الاستراتيجية في الأمن الدولي.

المبحث الأول :

العلاقة الترابُطية بين الأمن الدولي ومُتغيرات البيئة الدولية: إطار مفاهيمي

أصبح مِن المُتعارف عليه في الأدبيات الإستِراتيَجيةُ والأمنيةُ أَن يتمَّ طرح وتناول المفاهيم الأساسية التي تنطوي عليها هذه الدِراسات وعلى نحوٍ يتوافق والتغيير الحاصل في أنماط التفكير الاستراتيجي والثورات الحاصِلة في ميدان الثورة التكنومعلوماتية وأشكال التفاعُلات السياسية والاجتماعية والأمنية التي يشهدها العالم اليوم. ومِن بين أهم تِلك المفاهيم مفهوم الأمن الدولي والبيئة الدولية والمُتغيرات الدولية والعلاقة الترابطية بينهما. على النحو الذي دفع الباحث إلى التطرق إليها وفق المطالب الاتية..

المطلب الأول: مفهوم الأمن الدولي

بدايةً دعونا نقول؛ إنَّ لكلمة الأمن في اللغة العربية معانٍ مُتعددة، فهي تعني سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف[١]. والخوف بالمفهوم الحديث يعني: التهديد الشامل سِواءً أكان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، الداخلي مِنهُ والخارجي.

وفي سياق النِظام الدولي، يُعرف الأمن بأنهُ قدرة الدولة والمُجتمع في الحفاظ على كيانها المُستقل وتماسكُها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعدّها مُعادية في سعيها لضمان الأمن[٢]. وعليه يبدو الأمن مُرادفاً لقدرة الدولة في الحفاظ على هويتها المُستقلة

---

[١] أبن منظور، لِسان العرب، المُجلد السادس، الدار العلمية للنشر، بيروت،٢٠٠٥، ص١٤٠.

[2] St.Stum and D.J.Richard,American Defense Policy,The Hopkins University Press,1984,P.20.

ووحدتها الوطنية. بذلك بات مِن غير المعقول الحديث عن الأَمن الدولي بعيداً عن أمن الفرد أولاً وأمن الدولة ثانياً وأمن الاقليم ثالثاً لأنها المكونات الرئيسة للأمن الدولي الشامل الذي أصبح هدفاً تسعى إليه الأُمم المُعاصِرة. وبمنظورنا تتكون منظومة الأمن الدولي مِن مُعادلة بسيطة بالإمكان تلخيصها بما يلي: (أمن الفرد+ أمن الدولة الوطني+ أمن الاقليم+ أمن المنطقة= أمن العالم برمتهُ). لذا فأنَّ الدول الكُبرى الباحِثة عن الأمن الدولي يجب عليها أنَّ تسعى أولاً إلى تأمين الأفراد في أماكن تواجدهُم لانهم يمثلون الحلقة الأولى والأقوى في لبنة الأمن العالمي، والأمن المطلوب لهُم هو الأمن الشامل المُتضمن كافة العناصر كالأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والبيئي والغِذائي والنفسي وغيرها مِن عناصر الأمن التي لا يستطيع أنَّ يحيا الإِنسان بدونها.

ومِن هُنا يُراد بالأمن الدولي حالة الهدوء والاستقرار التي يجب سيادتها في المُجتمع الدولي باسره وغياب ما يُهدد سلامة ذلك المُجتمع. فهو لا يتحدد بحدود جُغرافية مُعينة كما هو حال الأَمن الوطني أَو القومي أَو الاقليمي، وانما يتخطى ذلك ليمتد اهتمامهُ إلى أمن جميع الدول، لترابُط الدول فيما بينها بحكُم أنَّ تأثير أي حدث في أي دولة لا بُد وأنَّ يمتد إلى المُجتمع الدولي باسره. أي أنَّ فكرة الأمن الدولي تقوم على تجميع الجهود ضد العدو المُحتمل بغض النظر عن هويتهُ، ولذلك فأنَّ الأمن الدولي يُشير إلى العلاقات الدولية مِن جهة، ويتأثر مِن جهةٍ اخرى في علاقات الدولة بغيرها مِن الدول، وهذا المفهوم ينصرف إلى النِظام الدولي بأسره، وضبط التوازن الدولي. وفي هذا المجال يقول المُفكر الأمريكي (فريدمان): بِانَّ الأمن الدولي؛ يعني "ضمان سلامة ووحدة أراضي أية دولة بواسِطة كُل الدول"[٣].

وبذلك يُقصد بالأمن الدولي توافر أقصى ما يُمكن مِن الطمأنينة لأعضاء المُجتمع الدولي كافة على جميع مستوياتهُ الحياتية مِن اقتِصادَّية وسياسِية واجتِماعيَّة ويتم بلوغه عبر المنظومة الأُممية ومجلس أمنها وبنود ميثاقها عبر التعاون والتنسيق الدولي في التصدي

[٣] نقلاً عن: نجدت صبري عقراوي، الإِطار القانوني للأمن القومي، ط١، مطبعة زانكو الجامعة، اربيل،٢٠٠٤، ص٣٤.

للتهديدات الأَمنية. نفهم مِن ذلك؛ إنَّ الأمن الدولي أو العالمي[*] هو أمن كُل الوحدات السياسية في النِظام الدولي، أي الدول فقط وتحديداً، ولأن المقصود هُنا ليس دولة بعينها، ولا دول إِقليم بذاتِه، بل المقصود كُل الدول دون استثناء، فإنَّ (الأمن الدولي) هو المفهوم المُناسب للدلالة عن ذلك.

وعلى أساس تِلك الشمولية التي يتحلى بها الأمن الدولي، فأنهُ يرتكز على عِدة أسُس تتمثل في وجود حد أدنى مِن الاتفاق بين الأَعضاء حول مصدر التهديد الرئيسي والاتفاق على التعاون لمواجهته والالتزام بذلك.

المطلب الثاني: مفهوم البيئة الدولية

يُراد بالبيئة مجموعة الظروف الخارجية المُحيطة والمؤثرة في نمو حياة الكائن وتنميتهُ. إذ يُعرف قاموس (**Oxford**) البيئة بأنها "الشروط (الظروف) التي تؤثر على سلوك الشخص أو شيء ما، وهي العالم الطبيعي الذي يعيش فيه الإِنسان والحيوان والنبات"[٤]. أي هي الوسَّط الذي يعيشَّ فيه الإِنسان والذي يترك انعكاساتهُ السلبية والايجابية على سلوك الإِنسان وحياتهُ.

وللبيئة في الاصطلاح العلمي المُعاصر مفهومين يُكمل بعضهما الآخر: أولهما البيئة الحيوية؛ وهي كُل ما يختصُّ بحياة الإِنسان وبعلاقتهُ بالمخلوقاتَّ الحيوانية والنباتية التي تَعيش معه. أما ثانيهُمَا فهي البَيَئة الطبيعية؛ وتشمَل موارد المياه، والفضلات والتخلُّص مِنها، والحشرات وتربة الأرض، والمساكن، والجو ونَقاوته أو تلوثه، والطقس، وغيرها

---

[*] هُناك وجهة نظر ترى أنَّ مفهوم الأمن العالمي هو أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قُرباً مِن مفهوم الأمن الدولي واختِلاطاً به، إذ يُشير هو أيضاً إلى حالة الأمن المُرتبطة بكُل وحدات النِظام الدولي، إلاَّ إنَّ الفارق الجوهري بينهُ وبين الأمن الدولي، إنهُ لا يقتصر مثلهُ على الوحدات السياسية (الدول)، بل يمد حدودهُ إلى ما هو أوسع مِنها ليضم إلى جانبها كُل الوحدات الجديدة التي بدأت بالظهور في النِظام الدولي مِنذُ بدايات القرن العشرين، مثل: المُنظمات الاقليمية والدولية، العامة والمُتَخصِصة، والمُجتمعية والحكومية، ثُم أُضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابِرةُ للقوميات. للاستزادة أنظر: محند برقوق، مقياس الاستراتيجية والأمن، كُلية الحقوق والعلوم السياسية، جامِعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢.

[4] **Oxford, Oxford University Press, 2003, P.421.**

مِن الخصائص الطَبيّعيَة للوسط[٥]. أما البيئة بمعناها الواسع فتشمل أبعاداً عديدة؛ تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية. ويتفاعل كُل بُعد مِن هذه الأبعاد مع الأبعاد الأُخرى، ويؤدي دوراً أساسياً في توازن هذا الكُل.

ودولياً هُناك من يُعرفها بـــالحيز الذي تتحرك ضمن نطاقهُ أطراف النِظام الدولي وتدخل فيما بينها في تفاعُلات مُكثفة سِواءً جاءت تِلك التفاعُلات بصيغة الصِراع أو التعاون أو كِلاهُما. ويتم تقسيم البيئة وفق ارتباطها بالعلاقات الدولية إلى[٦]:

١. البيئة الدولية: يُراد بها الأوضاع "الذاتية والموضوعية" لمجموعة مِـــن البيئـــات الاقليمية المُحيطة والمؤثرة في مُدخلات التمييز والتشخيص للسياسات الـــتي يجـــب أنَّ يعتمدها القائمون على وضع الخطط وتنفيذها والمُتعلقة بصون أمن ومصالح الدولة العُليا التي تضمن تحقيق وديمومة استِحقاقات المواطن والوطن، ابتداءً مِن تحديد ملامح تِلـــك البيئة، ودِراسة ظروفها وعلل تكوينها.

٢. البيئة الإقليمية: يُراد بها الحيز الجُغرافي الذي يشمل مجموعة مِن الدول التي يجمعها خصائص مُشتركة تدفعها إلى الانخراط في تفاعُلات فيما بينها.

المطلب الثَالث: مفَهوَم المُتغيرات الدولية

تكتسب المُتغيرات أهميتها في نِظام أولويات الحياة التي نعيشها بقدر ارتباطهـــا بهـــذه الحياة، فكيف إذا كان هذا المُتغير هو المُحيط الذي تنشط ضمن نطاقهُ حياة الشـــعوب وبقية الكائنات الحية، في إِطار تكامُلي مُتناسق ذا طبيعة اعتمادية خلقه الله عـــز وجـــل بقدر معلوم، ذلك المُحيط هو البيئة، فبدون البيئة التي تنطوي على عناصـــر البقـــاء لا يمكن للحياة أن تؤمن استمرارها. ويُشير مُصطلح "مُتغير"[*] إلى أي كمية تـــتغير أو أي

---

[٥] توم تيتنبرغ، نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المُعالِجة لها: مسار التجربة الأمريكية، ترجمة جلال البنا، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٠، ص٤٥-٤٧.

[٦] علي عبد العزيز مرزه نور الياسري، الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العِراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٦٦.

[*] يستخدم بعض الباحثين مُصطلح المُتغيرات كمُرادف لمُصطلح التغيرات، ويقصدون بها التحولات التي تحدث في المُجتمع في فترةٍ زمنيةٍ مُعينةٍ، كما يخلطون في ذات الوقت بين التغير والتغيير، إنَّ التغير يُراد به تحول الشيء مِن حال إلى حال=

خاصية مُميزة يمكن قياسها، وهو يُطلق على كُل ما يُراد دِراستهُ في البحث الاجتماعي. فالمُتغير يدلُ على صِفة مُحددة تتناول عدداً مِن الحالات أَو القيم أَو الخصائص[٧].

وعليه؛ يُعد مُصطلح المُتغيرات الدولية وصفاً شائعاً لِكُل التفاعُلات العالمية المؤدية دوراً سَياسياً في عملية تحويل النِظام السياسي الدولي مِن حيثُ الهيكلية التي تفضي إلى قيادة النِظام بفعل القوة والنفوذ فيه. ويذهب الباحث (مورتن كابلان) إلى اعتبار المُتغيرات الدولية بمثابة مُدخلات (**inputs**) تتسبب في بلورة نوعًا منَّ التغييرات في العلاقات الدولية التبادُلية لوحدات النِظام العالمي الجديد أو في الخصائص الذاتية للبعض مِنها. وذلك لا بُد من أنَّ يفضي إلى تحولات سياسية في سلوكيات النِظام بصيغة مُخرجات (**outputs**) الأمر الذي يخل باستقرارهُ[٨]. علماً أنَّ ذلك لا يعني تماثُل آثار المُتغيرات الدولية بل على العكس، حيثُ تباينت المُتغيرات الدولية مِن وقتٍ إلى اخر تبعاً لاختلاف آلياتها. فبعد حقبة الحرب الباردة واحداث١١ سبتمبر٢٠٠١ (التي استهدفت مبنى التِجارة العالمية في نيويورك) شهدت البيئة الدولية هالةٌ منَّ المُتغيرات الاستراتيجية الجديدة التي تركت تأثيرها الملموس في طبيعة النِظام الدولي وشكلهُ، بشكلٍ أفرز محاور تهديد جديدة للأمن الدولي شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

نفهم مِما سلف؛ إنَّ المُتغيرات الإستراتيَجية الدولية يُراد بِها المُتغيرات التي بإمكانها التأثير على موازين القوى في النِظام الدولي وتحديد شكل واداء الفاعلون الدوليون (التقليديون والجدُّد).

=بشكلٍ مُفاجئ وقاطع، وتترتب نتائجه على ما يُحيطهُ مِن ظروف، أما التغيير فيُراد به التحول القائم على فكر وتدبُّر مُسبق، ونتائجه محسوبة، ويكون هذا التحول في مساحة ضيقة مِن السهولة السيطرة عليها. أنظر: أحمد ابراهيم خضر، الفرق بين مُصطلحي التغيرات والمُتغيرات، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع: www.alukah.net.

[٧] سامح عبد السلام محمد، مفهوم البيئة، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.alukah.net/culture

[٨] عبد القادر محمد فهمي، النِظام السياسي الدولي: دِراسة في الأصول النظرية والخصائص المُعاصِرة، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان،١٩٩٧، ص ص٤٦-٤٧.

المطلب الرابع: ترابُطية العلاقة بين الأمن الدولي والبيئة الدولية

مِن أهم مُميزات الأمن الدولي هو استحالة تحقيقهُ دون وجود إطاراً دولياً جماعياً، كذلك البيئة التي تُشكل إطاراً كهذا لا يمكن صونها إلاَّ في نطاق جماعي يشمل الجِهات التي تعيش في داخله، وبدون هذا الجُهد الجماعي لا يمكن أنَّ يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المُلائم المُشجع لتحقيق الأمن الدولي. أي أنَّ الحِفاظ على البيئة يُعد ركيزةٌ أساسيةٌ لضمان استمرارية حياتنا، والإضرار بها يُعرض أمن البشر وحياتهم للخطر. وعليه؛ إنَّ قضية البيئة وإشكالياتها تُعد إحدى المسائل الأساسية التي تُسير سياسات القوى الدولية مِنَّ ناحية السيطرة على الموارد أَو ضمان مُحيط سليم للحياة الإنسانية، وهذا ما جعل المُتغيرات البيئية التي كأنَّ مِن السهل سابقاً التعامُل معها محلياً، أزمات بالغة التعقيد بحكُم تقاطع المصالح بين وحدات النظام الدولي الساعية لبلوغ أقصى المكاسب على حِساب الوحدات الأخرى. وهذه الأهمية للبيئة تُبين ترابُطية العلاقة بين البيئة والأمن الدولي، فالضغط البشري على البيئة يُعد أحد المسائل الرئيسةَ الذي يتبلور في نطاقها الأمن الدولي[٩].

وبما أنَّ الأمن الدولي بوصفه مفهوماً يُجسد جميع محاولات الدول المبذولة لتحقيقه، فإنَّ الأمر يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار بالمُتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية أثناء الحرب الباردة، ومِن أبرزها الثورة الهائلة في مجال الصِناعات العسكرية والنقل والاتصال والمعلومات، والصِراع الأيديولوجي، والسباق على التسلُح، وتفجُر النزاعات الإقليمية في أماكن عديدة مِن العالم، وكانت تِلك المُتغيرات بيئةٌ حاضِنةٌ لبروز المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية والتي تُركز على القوة في تحقيق أمن الدول ومصالحهم[١٠]. وتبعاً لذلك أضافت تأثيرات هذه المُتغيرات مجموعه مِن السمات على الأمن الدولي، مِنها ما يتعلق بانّهُ أمناً قلقاً وحذراً نتيجة الخوف المُتبادل مِن الدمار الذي يحدثه السِلاح

---

[٩] فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://annabaa.org/nbahome/nba72

[١٠] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، ٢٠٠٠، ص١٤٦-١٤٨.

النووي، وبأنّه أمن القوتين والذي اتسع تبعاً لاتساع رقعة مصالحها، فضلاً عن أنه أمن قائم في ظل الصِراع الأيديولوجي.

وشهدت مرحلة مَّا بَعدّ فترة الحربَّ البّاردة واحداث سبتمبر٢٠٠١، مُتغيرات "سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية" اندرجت ضمن مواضيع الأمن الدولي إلى جانب القضايا الأمنية العسكرية الكلاسيكية، وهذا جسد حافزاً للبيئة الدولية لإطلاق مُعطيات استراتيجية جديدة، لعل أهمها[١١]:

١. غدت قضية البيئة والمُحافظة عليها مِن قضايا الأمن الدولي التي انعكست في السياسات الدولية عالمياً. وبدأ أغلب المعنيون يُرددون التساؤل الذي مفادهُ؛ كيف يمكن إعادة تعريف الأمن والأمن الدولي ليتضمنا البيئة؟. وتوقفت الإجابة على ارتباطات مُمكِنة بين تردي البّيَئة وتدهورها والصِراعات العالمية.

٢. تشابُكية النِظام الدولي وتعقيداتهُ مع ازدياد الفواعل الدوليون؛ الأساسيين وغير الأساسيين (التقليديين والجدُّد)، فالقوة لم تعد متموضِعة بيد الدولة التي تراجع دورها مع سطوع العولمة، فجوهر الأمن في عصر ما قبل العولمة هو أَمن الدولة، أما في ظل العولمة لم تعدّ الدولة الوحدة الرئيسة ذات الصلاحيات المُطلقة بل بزغت قوى فاعِلة فوق الدولة، التي لها أهمية في البيئة الدولية كالترتيبات الاقتّصَادَية الجديدة والشركات عابِرة الهويات، والمُنظمات غير الحكومية والجماعات المُسلحة والإرهابية الدولية[١٢]. علاوة على شيوع المعرفة وثورة المعلومات وعولمة الاقتصاد وعملية نشر الديمقراطية وتعدُد الثقافات وما تحدثهُ مِن ضغط داخلي لتحويل الموارد مِن الدفاع إلى أولويات أخرى لاسيما في غياب الخصم الواضح. فعالم اليوم يواجه تحديات أَمنية جديدة لم تعد

---

[١١] أنظر: اليسون، ج.ك. بايلز، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي، في: مجموعة باحثين، التسلُح ونزع السِلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي٢٠٠٥، ط١، ترجمة عُمر الأيوبي(وآخرون)، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥، ص ص٩٣-٩٤. كذلك أنظر: صباح عبد الصبور، استخدام الفاعلين العنيفين مِن غير الدول للقوة الالكترونية في التفاعُلات الدولية: تنظيم القاعدة نموذجاً، ط١، منشورات المعهد المصري، القاهرة،٢٠١٦، ص٥ وما بعدها.

[١٢] مارتينا فيشر، المُجتمع المدني ومُعالجة النِزاعات، ترجمة يوسف حُجازي، مركز برغهوف للإدارة البناءة للنِزاعات، برلين، ٢٠٠٦، ص ص٣-٤.

مُقتصرةً على الدول فقط بل المُجتمعات برمتها، كالإرهاب الدولي والإجرام العالمي المُنظم وَالتحدياتُ البَيئية والتكنولوجية، فضلاً عن مُتغيرات اخرى مؤثرة في الأمن الدول.

٣. وعلى مستوى الأمن العالمي تحولت الدِراسات للتوجه نحو الفرد إلى جانب الدولة وليس بديلاً لها في مواجهات التهديدات العالمية الجديدة على خِلاف دِراسات الأمن الدولي التي تهتم بأمن الدول دون الأفراد. بعد أنَّ أصبح الفرد فاعِلاً دولياً بحكم الامكانيات المالية أو الإعلامية الكبيرة التي غدا يمتلكها والتي مكنتهُ في التأثير ليس داخلياً بل اقليمياً ودولياً أيضاً، أمثال بيل غيتس رئيس شركة مايكروسوفت مِن خِلال إسهامهُ المالي في العديد مِن المُنظمات الدولية، وجورج سوروس، وروبرت مردوخ الذي لُقب بإمبراطور الإعلام الدولي بعد أنَّ تجاوزت ميزانية مؤسساتهُ الإعلامية ميزانيات بعض الدول، والتي مكنتهُ مِن التدخل في العديد مِن الأحداث الدولية..[١٣] حتى بات بإمكاننا القول؛ بعدم وجود أمناً دولياً بل أمناً عالمياً.

٤. لم تعدّ مُتغيرات البيئة الدولية قضية داخلية تقتصر على البُلدان المتواجدة فيها، بل اتسعت انعكاساتها إلى كافة ارجاء المعمورة. فالأمن الدولي يُعالج المسائل الأساسية في شؤون الحرب والسلام معاً، والتعامُل مع كافة المسائل الأمنيةَ العُلياَ في البيئة الأمنية الدولية الجديدة وبما يُحقق حالة الاستِقرار الأمني[١٤].

٥. كما أنَّ البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وأحداث أيلول٢٠٠١ كان لها انعكاساتها في التفَكُّرُ الأمني الحديث لمفهوم الأمن الدولي ليتطور بشكلٍ كبير، وأَبرز هذه الانعكاسات بروز "نظرية الواقعية الجديدة" التي تؤكد بأنّ النظام الدولي في وقتنا الراهن أَصبح نِظاماً فوضوياً متكوناً مِن عدد مِن القوى العُظمى التي تروم البقاء، مِما يتوجب على كُل دولة أنَّ تُحافظ على بقائها بحد ذاتها، ومِنَّ ثُم أن نِظاماً فوضوياً كهذا سّيزَيدُ مِن استمرارية الصِراعات الدولية التي سوف تؤثر على الأمن الدولي. وفي ذات

---

(13) Redress, Not only the State: Torture By Non-Stat Actors, 2006.www.redress.org.
(14) Lawrance Freedman, International Security: Changing Targets, Foreign Policy, No.110, Spring 1998, P.48.

الوقت تؤكد على أنَّ المؤسسات الدولية الجديدة تلعب دوراً مُهِماً في تحقيق التعاون الدولي وتعزيز الاستقرار الأمني كتكتُل الآسيان وحلف الناتو والاتحاد الأوربي والاتحاد الافريقي، فضلاً عن مؤسّسَاتٍ اخرى[١٥]. بيد أنَّ "مُتغيرات البيئة العالمية" بعد أحداث أيلول أصبحت شديدة الفاعلية والتعددية ولا يمكن السيطرة عليها بسهولة دون توظيف "المنهج الوظيفي" باتجاه التعاون للسيطرة على هذه المُتغيرات.. والتبايُن في التعاون يؤسس لشكل طبقي جديد قد يؤثر في الأمن الدولي. وكان من أبرز ما افرزتهُ تِلك المُتغيرات هو ذلك التّغيَير الجوهري في تراتُبية النِظام الدولي وهيكليتهُ على النحو الذي أعطى أميركا قدرةٌ مُتزايدةٌ حول توجيه التفاعُلات الدولية وإِعادة صياغة العلاقات الدولية على نحوٍ يُحقق أهدافها واستراتيجيتها الكونية.

وبذلك،تتضح طبيعة العلاقة بين البيئة الدولية (بِإطاريها التعاوني والصِراعي) والأمن الدولي مِن خِلال[١٦]:

- تعريف الأمن بدلالة الصِراع أَو التهديد فهو (حالة الأمان والطمأنينة الناجِمة عن غياب التهديد أَو تحجيم أثرهُ)، ومِن ثُم ارتباط الأمن هُنا بكيفية إِدارة التّهَديدَات بأنواعها كافة وطريقة التعامُل معها.
- تحديد أثر التهديد في رسم معالم الأمن، وتحديد مستوياتهُ ومضامينهُ. فلو بحثنا في طبيعة العلاقة بين التهديد والمستويات المُختلفة للأمن، سنجد أنَّ التهديدات التي تواجهها الدولة مِن مُحيطها الداخلي مِن شأنها تهديد الأمن الوطني لتِلك الدولة. ولنذكر هُنا على سبيل المثال التهديدات الداخلية المُتعلقة بحجم السُكان، وطبيعة التركيبة الاثنية والعرقية، فضلاً عن التهديدات الكامِنة بضعف مَوارّدَ الدولة وإِمكانياتها وأثارها السلبية على كُل مِن الأمن الإقليمي والدولي.

---

[١٥] للمزيد مِن التفاصيل عن الواقعية الجديدة. أنظر:

Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations; the key Concepts, Rutledge, London, 2002.

[١٦] شيماء معروف فرحان، إِدراك التهديد وأثرهُ في إِدارة الأزمة الدولية: دِراسة في العلاقات الأمريكية– الإيرانية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين، بغداد،٢٠٠٧، ص ص١٢–١٣.

□ ارتباط الأمن فيما يخص تطورهُ، ووسائل تحقيقهُ بالتطورات والتحولات المُهِمة الحاصِلة على صعيد التهديد، مِن حيثُ أشكالهُ، وأساليب مُمارستهُ بين الدول. ومِن ثُم فأنَّ الصياغات بإطارها الحديث للأمن بمُختلف مستوياتهُ أصبحت تتحدد مِن خِلال[١٧]:

١. تحديد التهديدات ومصادرها.
٢. تحديد درجة تأثير كُل شكل مِن أشكال التهديد على الأمن واكثرهُما تهديداً.
٣. تحديد درجة أَو قدرة الدولة على رد الفعل أو التعامُل مع التهديدات.
٤. تحديد التهديدات التي ينبغي التعامُل معها بأقصى درجات الحيطة والحذر، والتي إذا ما تم إهمالها لن يكُن لها أي تأثيرات سلبية على الأمن.

وعليه، فأنَّ صياغة الأمن المحلي أَو الإقليمي أَو الدولي يتم في ضوء التعامُل مع تهديدات البيئة الدولية كمُسلِمات بديهية، أو كحقائق تؤثر فيه، والتعامُل معها كأَفعال واتجاهات تتطلب المواجهة ومُتابعة المصادر المُختلفة لها مع تجاوز التعامُل معها بصيغة ردود الأفعال السلبية. كما أنَّ الشعور بالأمن أو عدمه أنما يُجسد مُحصِلة التفاعُل بين مُختلف التهّديَداتَ على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومدى قدرة استراتيجيات الأمن الدولي على احتوائها، والعكس صحيح.

المبحث الثاني : تأثير المُتغيرات الاستراتيجية في الأمن الدولي

لا خِلاف في القول؛ إنَّ نهاية الحّربُ البّارِدَة وتفكُك الأتحاد السَوفيَتي وانفراد الوَلَايات المُتحدة الأمريكية بقمة هرم التفاعُلات الدولية، واحداث ايلول٢٠٠١ وما تبعها من مُتغيرات، جعلت العالم والأمن الدولي يمر بأهم مُنعطف في تاريخه المُعاصر، في سياق ما زخرت بهِ البيئة الدوليةَ مِن مُتغيرات (سَياسَية، واقتِصادَية، وعسكرية– أمنية، وثقافيةَ وتقنيةَ وبيئية) الَتي بدت تقذف بإفرازاتها على ذلك الأمن مُصدعةً إياه بشكلٍ أو بأخر. ولأهمية التعرُف ولو بإيجاز على تِلك المُتغيرات افردها الباحث وفق المطالب الاتية..

---

[١٧] بيورن هاغلين، القطاع العسكري في مُحيط مُتغير، في: مجموعة باحثين، التسلُح ونزع السِلاح والأمن الدولي، الكِتاب السنوي٢٠٠٤، ط١، ترجمة عُمر الأيوبي (وآخرون)، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٤٦–٤٤٨.

المطلب الأول: المُتغيرات السياسيةَ المَؤثِرة في الأمن الدولي

أولاً: النظام الدولي بعد أَحدَاث١١ سبتمبر٢٠٠١

شهد النِظام الدولي بعد حرَبُ الخَليج الثَانية(١٩٩٠-١٩٩١) تحولات ومُتغيرات كبيرة، جاء على رأسها تفكُك الأَتِحاد السَوفيَتي وانهيار نِظام اَلثُنائية القطبية وانفراد الولايَاتَ اَلمُتحدة بَقيادَة اَلنِظام الدولي تزامُناً مع محاولات بروز قوى جديدة بازِغة تسعى حثيثاً لُمنافسة أميركا عالمياً، كالأَتِحاد الاوربي والصين واليابان والهند.. وعكست مرحلة الأُحادية القطبية تعدُد وتنوع المُشكِلات واَلتحدِيات التَي تُواجه البُلدان لاسيما اَلناميةَ، وما رافقها مِن تنامي اتجاهات التطرف والصِراعات الداخلية وبروز أشكالاً مُختلِفة مِن الاحتكاكات والتصادُمات في النِظام الدولي الفكري والقيمي[١٨]. وفي الإِطار الاقتصادي وفي ظل العولمة تحول العالم إِلى سوق استهلاكية كُبرى لِمُنتجاتَ الشِركَّات اَلصِناعية الضخمة. أما في الإِطار الثقافي فأبرز المُتغيرات كمن في سيادة الثقافة الغربية، وهو ما أفرز ظاهِرة الأمركة القائمة على فرض الثقافة والتقاليد الأمريكية على العالم[١٩]. بيد أنهُ مع أحداث سبتمبر٢٠٠١، تغيرت خصائص النِظام الدولي وغدت ظاهرة الإِرهاب التي ربطتها واشنطن والغرب بالإِسلام واَلمسَلمين هي أبرز التحديات الذي أفرزت مُتغيرات النِظام الدولي. وكان لظهور الإِرهاب بهذا الشكل دور في اشتعال حرباً جديدة في العالم ألاَّ وهي "الحرب على الإِرهاب" التي قادتها أميركا[٢٠]. لِتتمكن في ظل قيادتها لها من تعزيز هيمنتها العالمية، وكانت البُلدان العَربَية والاسِلامَية هي اَلمواقع الرئيسةَ في تِلك اَلحرب اَلتَي بداتها الولاياتَ اَلمُتحدةَ بغزوها كُلا مِن افغانستان عام٢٠٠١ والعِراق عام٢٠٠٣ مُخالفةً بذلك قوانين ومواثيق المُنظمة الأمَمية بانتهاكها لِسيادة هذين اَلبلدين وتعريضُ الأَمنَ والسَلمَ

---

[١٨] محمد أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة،٢٠٠١، ص٦٠-٦٢.

[١٩] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب البارِدة على الاتجاهات الكُبرى والنِظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٢٦.

[٢٠] يفجيني بريماكوف،العالم بعد١١سبتمبر وغزو العِراق،تعريب عبد الله حسن،مكتبة العبيكان،الرياض،٢٠٠٤،ص٥١-٥٥.

الاقليميين والدوليين للَخطَّر. على النحو الذي أدى إلى توظيف أحداث أيلول لخدمة اجندة أمريكية تقود إلى بلورة نظامَاً عالمياً جدَيداً بقَيادَة الوَلاَيات اَلمُتحِدةَ ووفقاً لشروطها، لان النظام الدولي الذي أعقب التفكُك السوفيتي لم تكُن معالمهُ واضِحة أو مُستقراً كي يُعبر عن أُحادية نهائية.لذا كانت الأحداث نقطة شروع للتسليم الدولي للقيادة الأمريكية للعالم[٢١].

وبالإمكان تحديد أبرز سِمات النظام الدولي بعد أحداث سبتمبر٢٠٠١ والتي أثرت سلباً على الأمن الدولي، في ضوء المُتغيرات اَلسياسية الدولية التي اقدمت الوَلايَات المُتحدةَ عَلى توظيفها لتكريسَّ الأُحاديةَ القطبية الأمريكية، على النحو الاتي[٢٢]:

١. ازدياد حدة الصِراعات في العلاقات الدولية وعودة حالة اللاستقرار للنظام الدولي؛ إذ يرى الكثير مِن المُحللين؛ إنَّ أبرز سِمات النظام الدولي بعد الحرب البارِدة وأحداث سبتمبر هو الفوضى العارِمة، والتي مِن أبرز دلائلها كثرة الحروب والصِراعات واستخدام القوة العسكرية مِن جانب القوى الكُبرى سيما الَولايَات اَلمُتحدِةَ، فضلاً عن كثرة اَلنزاعات الداخلية العَرقيَة والطائفيةَ في أقاليم العالم المُختلِفة[٢٣]، زد على ثورات الربيع العربية وّمَا رافقها مِن فوضى عارِمة في المنّطَقة لا زلنا نَشهد تداعياتها السلبية على الأمن الاقليمي والدولي حتى يومنا هذا. مِما أعطى المُبرر الاخلاقي للقوى الكُبرى للتدخُل في هذه الأقاليم ومهدت الطريق أمام انفِلات اَلقوَّة العسكريةَ مِن عقالها وأصبح استخدامها أبرز سِمة في السياسة العالمية مِما عرض السلم وَالأَمَنَ العالميين إلى الانهيار. لذلك اعتُبِرت أحداث أيلول تكريساً للمسار البارز

---

[٢١] وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد،٢٠١٢، ص ص١٢٥-١٢٦.

[٢٢] المصدر نفسهُ، ص١٢٦-١٢٨. كذلك أنظر: يوسف البنخليل، المُتغيرات الدولية ومُستقبل العلاقات الإسلامية-اليابانية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

http://www.alwasatnews.com

[٢٣] علي عواد الشرعة، أثر التغيير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، مجلة المنارة للبحوث والدِراسات، المُجلد٤، العدد٢، عِمادة البحث العلمي، جامِعة آل البيت، الأردن،٢٠٠٨، ص٢٠١.

مِنذُ نهاية الحرب الباردة أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأُحادية، الذي كـــان يحتـــاج إلى خطر خارجي يوفر لهُ الغِطاء الاستراتيجي والفاعلية الهجومية.

٢. محاولة السيطرة على أماكن النَفوذ والتأثير العالمية عَبَّر النظريات الجيوستراتيجية كالنَّظَرية الماكندرية الجديّدَة التي طرحها (بريجنسكي) التَي تُشير؛ إنّ الهيمنة على اوراسيا تقود إلى الهيمنة على العَالَم، وقد طُبقت في افغانستان والعِراق لتأمين مناطق العزل الاستراتيجي والموارد اللازمة لقيادة العالم.

٣. ازدياد السيطرة الأَميركَية على النِظامُ الدولي الجديد. فهذا النِظام لا يعني تحولاً في قيم ومبادئ القوى الكُبرى ازاء دول الجنوب بقدر ما هو استِمرار للنِظام والعقلية المُستعمرة وإنَّ جاء بائتلافات جديدة.

٤. تراجع الدور السياسي لِمُنظمة الأُمم المُتحِدة، ولجوء الولايات المُتحدة إلى توظيفها واجهزتها الرئيسة لبلوغ أهدافها الخارجية والهيمنة على العالم والبحث عبرها عن التغطية القانونية لأفعالها[٢٤]. فضلاً عن إخفاق المُنظَمة الأُمَمية بعد عقود مِن إنشائها في كبح جماح الدول وتنهي نزعتها في اللجوء إلى الحرب، إذ تُشير الأرقام إلى أنهُ مِنذُ تأسيس المُنظمة الأُممية حتى عام٢٠٠٥ تم قتل أكثر مِن(٢٠) مليون إنسان في أكثر مِن(١٠٠) نِزاع بين دول العالم، ويبدو أنَّ التعَسُّفَ في استعمال الفيتو قد قيد الأُمم المُتحدة وجعلها تقف عاجزة إزاء الكثير مِن النِزاعات، لِمُعاناتها مِن عدة أمراض، أهمُها[٢٥]:

- سيطرة الدول الكُبرى على قراراتها لاسيما الولايات المُتحدة فهي ليست سيدة قرارها.

---

[٢٤] للاستزادة أنظر: السيد أبو عيطة، نظرية العلاقات الدولية بين سياسات الإسلام والفكر المتواضع، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٢.

[٢٥] سكاليز جونيور(واخرون)، حرب العِراق، ط١، ترجمة ومنشورات الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠٠٥، ص١٦٧.

- ضعف الإمكانات المادية التي تُمكِنهَّا مِنَّ الَّوفاء بالتزاماتها التي جعلها رهينةٌ بيد أميركا بوصفها الدولة الَتي تُقدم الحصة الأكبر لها بإسهامها بـــــ (٢٥%) مِن موازنتها.

مِن أجل ذلك برزت دعوات تُطالب بضرورة إصلاح مُنظمة الأُمم المُتحدة وعدم جعل قراراتها رهينةٌ بيد دولةٌ واحدةٌ لأي سبب كان لان ذلك يُعَيّدُ عهد الَنظريات الواقعيةَ إلى اَلّبروز ثُم تهديد الأمن الدولي.

٥. الشروع الأَمريكي بإستَّعراض القوة العَسكّريَة في انتهاك سيادة وأمن العديد مِن الدول تحت شِعار التدّخُل لأهدافٍ إنسّانَية، مثل نشرُ الديمقراطية و"مُحاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان"، الأمر الذي عرض الكثير مِن الدول لخطر التفتُت المسوغ بشِعارات براقة. فمِن أهم الأهداف الخفية للنظام الدولي هي السيطرة على الشرق الأوسط والأقاليم الاستراتيجية ومنابع البترول، وتحقيق أكبر قدر مِن التوسع الاستعماري، وتحقيق الرفاهية الأمريكية ولو على حِساب الغير، مِما شكل تهديداً للأمن الدولي.

٦. مِن أهم القيم التي كرستهاَ الولايات اَلمُتحدةَ في اَلنظَّام الدولي بعد أيلول٢٠٠١ هي تكريس مرحلة جديدة مِن الفوضى والاضطرابات في النظام الدولي تتسم بازدواجية المعايير، وخلق بيئة مؤاتية لنمو الإرهاب والتطرف (عولمة الإرهاب) ومزيداً مِن الانتهاكات لحقوق الإنسان. فالمُتغيرات البنيوية رجحت كفة مبدأ "التدخل في الشؤون الداخلية للدول" لتحل محل مبدأ السيادة وعدم التدخل. إذ تصاعدت وتيرة التدخُلات بسبب انهيار التوازن الدولي، دون وجود معايير حاسِمة تُبررها مع غياب الأصوات المُندِدة بها، حتى بات الإرهاب مفتاح التدخل الأول الذي وضعتهُ الأقدار في يد أمريكا بعد أحداث سبتمبر لخدمة مَصَّالحها[٢٦]. فالإرهاب فتح وسيفتح عصر

[٢٦] السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم مُتغير: نحو مُجتمع دولي أمن، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص ص١١٧-١٢١.

التدخُلات المُتبادلة بين القوى الكُبرى[٢٧] لدرجة أنهُ قد أصبح يتم مُمارستهُ حالياً مِن جانب(٣٧١) مُنظمة إرهابية تنتشر في(٦٣) دولة، وتقوم بمُمارسة نشاطها في(١٢٠) بلداً[٢٨]. وأصبح يتم التعامُل مع الحروب الأهلية كحروب ضد الإرهاب الدولي، كما أنَّ الاستِخدام المُفرط للتطور التكنولوجي جعل التداخل والتشابُك للجوانب المُخلِفة للقوة السِمة الواضِحة، بحيثُ أصبحت أهدافاً مُغريةً لشن أعمال إرهابية، وتِلك المُتغيرات تلقي تأثيرات على الأمن الدولي.

٧. التحولَاتُ الإستراتَيجَية العديدة التَيَ أتسم بها الخطاب الأمريكي وأهمها التغير في منطق الردع مِنَّ اعتبارهُ إستِراتيجَيَّةٌ ناجِحةٌ إلى التوَّسَعُ في مُصطلح الحرب الوقائيةُ والضربةُ الاستباقية، وتقسيم العالم إلى مِحورين خير وشر، أصدقاء وأعداء، مع غياب الوسطية؛ فأما أنَّ تكون معنا أو ضدنا أي مع الإرهاب. لذلك اطلقت أميركا حربها الَجديدة بخاصية الَحروب غير المُتماثِلة[٢٩].

٨. "توسيع حلفُ شِمال الأطلسي" شرقاً على نحوٍ أوسع مِن عقد تسّعيَنياتَ القرَّنَ المُنصرم، واستلامهُ زمام أمور ضبط الأمن في العالم بعد أنَّ تم تفعيل أدوارهُ بقوة وإعادة صياغة كامِلة لها. حيثُ اباحت الصياغة الجديدة لأدوارهُ حق التدَّخُلَ في الشأنَّ الداخَلي للبُلدان بقيادة أمريكيةَ وتصويب الأوضاع التي يراها مُخالفةً لمبادئه مثل دورهُ في كوسوفو والعِراق عبر قوات التَحالُفَ المُرسلة هُناك بالزعامة الأمريكية. ولاشك أنَّ تِلك النظرة الجديدة للحلف تهدف في حقيقتها إلى تأمين السيطرة على مناطق مُهِمة ورئيسة في العالم قد تكون طرق مواصلات أو منابع نفط[٣٠].

---

[٢٧] إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، ط١، دار الكِتاب الجديد، ليبيا،٢٠٠٥، ص١٩٤-١٩٧.

[٢٨] السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم مُتغير..، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

[٢٩] زبغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ط١، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكِتاب العربي، بيروت،٢٠٠٤، ص٣٣.

[٣٠] ممدوح محمود منصور، العولمة: دِراسة في الظاهرة والمفهوم والأبعاد، ط١، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية،٢٠٠٣، ص١٠٩-١١٤.

٩. إنَّ مُشكِلة التوازنات العالمية اليوم تكمنُ في الهيمنة الأمريكية والتوجه الأمريكي نحو عسكرة الإعلام والفضاء والطاقة والأقمار الصِناعية وتكنولوجيا التَصَغَّيرَ والهندسة اَلوِراثيةَ وَالّسعي لتحقيق تفوق كاسح في القوة التدميريةَ للأسلحة "التقليدية وغير التقليدية" ومِن ثُم اَلسيطرة اَلَّكُلية على اَلتوازنات الدولية[٣١].

١٠. امتداد القوة العسكرية الأمريكية إلى مناطق عديدة مِن العالم عبر القَواعَدُ والتَسَّهيلَات التي باتت تُشكل خطراً يُهدد الأمن الدولي ووصول اَلقَّوةُ اَلعسكرَّيةُ الأمريكية لِمنَّاطق داخل الأمن والفلك السوفيتي السابق كمنطقة بحر قزوين الذي يُعد تطور جيوسياسي خطير على الأمن الدولي[٣٢].

ثانياً: الإجرام العالميَ "المُنظم عبر الوطني"

مع ما تَشهدهُ مُجتمعات العالم مِن مُتغَّيراتٍ ناجمّةٍ عنَّ اَلثورة التكنومعلوماتية، تتَطَّوَر الجَريمةُ المُنظَمةُ بوسائلها المُختلفة لَتدخل سوقاً جديدة وبتقنيات جديدة في نقل المعلومات والأموال مِن مكانٍ إلى أخر في العالم عبر الشبكات العالمية. فتطور تقنيات الاتصال زاد مِن خطورة الانعكاسات السلبية الضارة للمُنظمات الإجرامية عابرة الجنسيات في الآونة الأخيرة على المنظومة الأمنية الدولية، وأخذ يُساعدها في إدارة أنشطتها بسهولة وكفاءة عالية في كُل أرجاء العالم. فالتشكيلات العصابية ومافيا تجارة المُخدرات وتهريب الأسلحة يمكن أنَّ تستخدم شبكة الانترنت في تقوية أنشطتها وتدعيمها بكافة صورها، كما وتنشط – عن طريق الانترنت– عمليات التجسُس والتخابُر الأمني والإرهابي، بل والصناعي والتجاري.

ومِن هُنا؛ تُجسد الجَّريَمةُ المُنَظمةُ بوجه عام والجَّريَمةُ المُنَظمةُ عبر الوَطَنية بوجه خاص كالَمُخدرات والفساد وتجارة السلاح وغسيل الأموال.. خطراً وتأثيراً لا يُستهان بِه

---

[٣١] برهان غليون (وآخرون)، المُتغيرات الدولية والأدوار الاقليمية الجديدة، ط١، المؤسسة العربية للدِراسات والنشر ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت– عمان،٢٠٠٥، ص١٦٩–١٧٤.

[٣٢] مايكل كلير، الحروب على الموارد والجُغرافية الجديدة للنِزاعات العالمية، ط١، ترجمة عدنان حسيني، دار الكِتاب العربي، بيروت،٢٠٠٢، ص١٢.

على كافة بُلدان العالم، وعلى مُختلف الجوانب، وكُل ذلك يُهدد الاستقرار المُجتمعي والأمن الوطني والدولي، لان هذه الأنشِطة الَتي تُمارِسُها عناصر الإجرام الدولية الجديدة واسِعة النِطاق تُشكل هالةٌ مِن الأعمالَّ الإجرامية الَتّي تُصيب الَمُجتمعَ في مُختلف جنباته، وتسعى لنشر الفساد وعدم تطبيق القَوانَّين، مِما يقَّوض أركانَّ المُجتمع، وتسببت أيضاً في إفساد الديمقراطيات البازِغة وأمن الَّمواطنين والدول. فالجريمة المُنظمة للمُخدرات تترك تأثيراتها الخطيرة المُباشِرة علَى الأمن والاستقرار الوطني والدولي، ودليل ذلك أنَّ المُنظمات الإجرامية عندما ترتكب الأنشِطة الدولية لتهريب المُخدرات، وما يتستتبع ذلك مِن تهريبها عبر الاقليم البري للدولة أو مياهها الاقليمية، يوصف هذا السلوك بأنهُ اعتداء على سيادة الدولة وأمنها الوطني. حيثُ تُعد مُشكِلة المُخدرات قنبلةٌ موقوتةٌ تُهدد قلب حضارات العالم كلهُ قبل أنَّ تنفجر، وبالفعل لقد دمر تعاطيها ملايين البشر في كُل ارجاء العالم واسترف الطاقة الإنتاجية للمُجتمع[٣٣].

ومِن هُنا تأتي خطورةُ التنَظيَّمات الإجرامية عابرة الهوية على الأَمَنُ القومي والدولي، ضمن سياق الَتعدي على سيادة الدولة ونطاقها الجُغرافي وتهديد كافة مقوماتها، وسعيها الَحثيث لامتلاك السلاح النوَّوَي أَو الَكيمياوي أو الَبايولوجي، وهذا سيجعلها قادرةٌ على تجسيد تهديداً للأمن الدولي سِواءً منَّ خِلال تهريب بعض "أسلحة الدمار الشامل" أَو بعض مُكوناتهُ والاتجار فيها أو استخدامها كعنصر للابتزاز والتخويف[٣٤]، خاصةً بلَجوئها إلى توظيفَّ الَثورة التكنومعلوماتية في انشطتها مِما يزيد مِن تهديد وزعزعة الأمن الوطني والدولي، حتى صار في إمكانها تكديس ثروات هائلة تجعل مِنها قوة سياسية واقتصادية، تُمكِنُها مِن التصدي لأي دولة، وبالتالي تكون قد تم إنشاء دولة غير شرعية داخل الدولة، والتفوق أحياناً على الدولة الشرعية. ولا شك أنَّ الجريمة المُنظمة عبر الوطنية تُعوِق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يكفي إلقاء نظرة على النتائج التي أفرزتها ظاهِرةُ الفساد الدولي بوصفها وسيلةٌ هامة مِن وسائل

---

[٣٣] السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم مُتغير...، مصدر سبق ذكره، ص١٧١-١٧٦.

[٣٤] نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المُنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠٠٦، ص٢٥ وما بعدها.

اَلمُنظمات الإجرامية[٣٥]. فانخِراط تِلك التنظيمات في أعمال الفساد اَلسياسي واّلَمادي ولجوئها إلى اختراق بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها، يضعفُ هذه الأجهزة ويحدُ مِن فاعليتها في التصدي للإجرام المُنظم.

وفي العموم، مع نمو التعولم الاقتصادي، فأنَّ الآثار المُحتملة للفساد على التدفُقات الدولية مِن السلع ورؤوس الأموال تنمو هي الأخرى. فأعمال الفساد والتمرُد والإرهاب والإجرامُ عبر الوطني، تُشوه اَلمناخ الاستثماري وتُزعزع استقرار الدولة واقتصادها، وهذا ما بات يحدث نتيجة تزايد مستويات الجريمة واضمِحلال رأس المال الاجتماعي، وغياب سيادة القانون، وفساد النُخب الحاكِمة وانظمتها السياسية، وغياب التماسُك الاجتماعي، ناهيك عن تعاطي المُخدرات وما تشكلهُ الأموال الناتِجة عن الاتجار بها بوصفها اقتصاداً خفياً خسارة للاقتصاد القومي، لان هذه الأموال يتم تدويرها في الأنشِطة الإجرامية، فهي تُزعزع الاستقرار الاقتصادي عبر التشجيع على الاستِهلاك المُترف على حِساب الاستثمارات طويلة الآجل، وتفاقم توزيع الدخل بشكلٍ غير عادل، وتجاوز "أسعار صرف العُملاتَ" لقيمتها اَلّحقيقية كنتيجة لتدفق الأرباح غير المشروعة وتقلُص الصادِرات المشروعة... [٣٦]. ومِن المؤكد أنَّ مُتغيرات استراتيجية كهذه تبثُ انعكاساتها السلبية على الأَمَن القومي والدولي.

مِما سبق بات بالإمكان تلخيص مخاطر "الجريمة المُنظمة" على الأمن الدولي في أربعة أبعاد[٣٧]:

١. البُعد السياسي: المُتمثلَّ في تحكمهُ بالمؤسسات بطابعها الرسَمي وغير الرسَمي واَلتأَثَيّر على الأحزاب السياسية وكِبارُ الشخصيات السياسية والاقتصادية والأمنية فَيَّ اَلمُجتمع.

---

[٣٥] السيد أبو عيطة، سياسات ظاهرة المُخدرات في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٨، ص١١٩.

[٣٦] عبد الحفيظ مسكين، دروس في مقياس الفساد واخلاقيات العمل، كُلية العلوم الاقتصادية، جامِعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر،٢٠١٧، ص٣٠-٣٢. كذلك أنظر: محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المُنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،٢٠٠٧، ص١٠٤-١١٥.

[٣٧] السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم مُتغير...، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٧-١٧٨.

٢. البُعد الاقتصادي: المُتمثل في توسع صِناعة وتِجارة المُخدرات دولياً، بعد أنَّ غدت تُمثل جزءً عضوياً مِن اقتصاد العديد مِن الدول سيما الفقيرة مِنها.

٣. البُعد الاجتماعي: والكامن في الآثار الناجِمة عن تجارة المُخدرات واستخدامها غير المشروع على مستوى الفرد والمُجتمع، وما يرافقه مِن سلوكيات تتسم بالعنف واستخدام القوة والنزوع نحو الإرهاب.

٤. البُعد التنظيمي: ويتمثل في التعاون والتنسيق بين عصابات المُخدرات في مجال تنظيم الأسواق والصفقات التجارية وغسيل الأموال وتوظيف التقنية بِمُختلف أشكالها وتنفيذ جرائمها.

وبوجه عام يؤدي وجود الإجرام المُنظم عبر الوطني إلى التأثير سلبياً على القيم الاجتماعية الايجابية وزيادة تفكُك المُجتمع وإضعاف نِظَامهُ السياسي وإعاقة تنَمَّيتهُ الاقتصادية، وزيادة حجم الاقتصاد الخفي ومِن ثُم التأثير سلباً في الأمن الدولي.

المطلب الثاني: المُتغيرات الاقتصادية المؤثِرة في الأمن الدولي

لعل مِن أبرز مُتغيرات المرحلة الراهِنة هو هيمنة المُتغيرات الاقتصادية كأحد أهم المُتغيرات الستراتَيجَية الأساسية لَلبيئة العالمية اَلمُحركة للتفاعُلات الدَّولَية ولقضايَّا اَلتعاون وَاَلصِراع الدولي وكيفية توزيع القوة في البيئة الدولية، فارزةً لإرهاصات جديدة أهمها موجة التكتُلات الاقتصادية الكُبرى، وتزايد دور المُنظمات الاقتصادية الدولية، وتزايد سطوة الشركات مُتعدية الهويات، وتفعيل قوى اَلسوق والمُنافسة الحُرة، والبُعد التقني وانعكاساتهُ على التِجارة الالكترونية، والاندماجات الإقتصَّادَية اَلكُبَّرى، وتقَدُم فعاليات اَلنقل والاتصالات عبر شبكة الانترنت، وتغيُّر دور الدولة الاقتصادي وتشجيع برامج الخصخصة والتعاون الدولي في مواجهة المُعضِلات المُتصِفة بالدولية، لتكون المُحصِلة ترسيخ وتعزيز منحى الكونية والعولمة[٣٨].

---

[38] K. Lepor, After the Cold War, Essays on the Emerging World, University of Texas, U.S.A, 1996, P.179-183.

كذلك أنظر: هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النِظام العالمي الجديد، بلا، عمان، ٢٠٠٩، ص١٠٢.

إذ أصبح عالم اليوم هو عالم الاقتصاد دون مُنازع، بعد أنَّ أخذ الاقتصاد يؤدي الدور الأكبر في تحديد مصائر الأُمم والشعوب، ووضع الأمن الوطني أو الاقليمي أو الـــدولي. فمن أمتلك زمام الاقتصاد أمتلك زمام القوة بكل مقوماتها. وهذا ما جسد هاجساً قوياً لكثير مِن البُلدان لإعادة النظر في تنمية وتقوية اقتصادياتها لأنه أصبحت العنصر الأهـــم مِن عناصر أَمنها الوطني وعنوان بقاءها واستمرارها[٣٩]، بحكُم أَنَّ طبيعـــة الســـنوات القادِمة وتوازن القِوى المُقبل بوصفها مرحلةٌ سيأخذ الصِراع فيها طابعاً اقتصادياً. ومـــا الحِراك الذي يشهدهُ العالم مِن حروب وصِراعات ونِزاعات وتنافُسات إلاَّ مِن أجل غايةٌ واحدةٌ تسعى لها الدول أَلاَّ وهي تأَمين اقتصاد قوي يضمن لها البقاء والاســـتِمرار[٤٠]. والتاريخ يحدثُنا؛ إنَّ (٩٠%) مِن الحروب والحوادث التي شهدها ويشهدها العالم كـــان سببها وهدفها اقتصادي بحت، ولعل الاستعمار الأوربي الذي حل في الدول العربيـــة في القرن الثامن والتاسع عشر– والذي هدد الأمن الدولي– سببهُ اقتصادي بالمقام الأول، فالثروات الهائلة مِن معادن وموارد أولية وأسواق جديدة وموقع استراتيجي وغيرها مِن مقومات تتمتع بها المنطقة العربية كانت السبب الأول الذي دفع المُستعمر إلى غزوهـــا والسيطرة عليها[٤١].

كما وبدأنا نلحظ تَغَّيُراتٍ أَساسية بين الاقتِصَاد والاستراتيجية، وباتتَ الروابط بين هذين العنصرين شاهِداً على حدوث تغيُر جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي والذي كان السِلاح والسعي إلى بسط الهيمنة العسكرية والنفوذ السَياسي والعقائدي محط اهتمامهُ وتركيزه، وليس ما هو حاصل الان بالنسبة للسلع والخدمات والأسواق، حيثُ أصبح الاقتصاد هو الحاكم بأمره وبدأنا نشهد تحولاً مِن تجارة الحروب إلى الحروب

---

[٣٩] محمد محمود أبو غزالة، القوة تحكُم العالم، ط١، بلا، عمان،١٩٩٧، ص٥٨.

[٤٠] روبرت غيلبن،الحرب والتغيير في السياسة العالمية،ترجمة عمر الأيوبي،دار الكِتاب العربي،بيروت،٢٠٠٩،ص٧٧–٩٠.

[٤١] مجموعة باحثين، هموم اقتصادية عربية، ط١، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص١٠٤–١٠٩. كذلك أنظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامِعة بغداد،٢٠٠٩، ص١٨٣–١٨٥.

التِجارية[٤٢]. وهُنا يبدو أنَّ المُتغير الاقتصادي خفف كثيراً مِن ظاهِرة العِداء (الصِراع) بين الدول، بعد أنَّ أعطى البُعد الاقتصادي للصِراع مِما يمكن أنَّ يسهم ايجاباً في تحقيق الأمن الدولي خصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار التطورات المُستقبلية. ولعل مِن أهم المُتغيرات الإقتِصادَية المؤَثِرة في الأَمن الدولي:

أولاً: "العولمة الاقتصادية"

تُعد العولمة والتَكتُلات الإقتَصادَية الكُبرى من أبرز الآليات الجديدة للنِظام الدولي المُعاصر بجانبهُ الاقتصادي فَي حقل نمو الوعي الكوني والبقاء للأصلح والأقوى في وطن عالمي بِلا حدود. وأصبح هذا النِظام خادِماً اقتصادياً للكِبار فقط، والدليل على ذلك هو تضاعُف ديون دول عالم الجنوب مِن (٥٤٠) مليار دولار عام١٩٨٠ إلى أكثر مِن (١٥٠٠) مليار دولار عام١٩٩٢ وقفزت إلى (٢٨٠٠) مليار دولار في العام ٢٠١٢[٤٣]. ولم تكُن دول العالم بعيدة عن مؤثرات تِلك المُتغيرات، وخصوصاً أنَّ لها انعِكاسات فعالة على المقومات السياسية لتِلك الدول لمضامينها التي عبرت عنها مقولات العولمة والتي تؤكد على؛ عالمية الاقتصاد الرأسمالي، انتِشار التقدُم التكنولوجي وعولمة المعلومات، سقوط الحدود السياسية، النموذج الغربي للتنمية، انتهاء القومية، تآكل الحواجز الثقافية...

فالعولمة هي عمليةٌ لها أَبعاداً استراتيجيةٌ مُركبةٌ تضمُ مُختلف الَمجالات، ولها تأثيراتها الايجابية والسلبية على الأمن الدولي بشكلٍ عام والأمن المُجتمعي/الاجتماعي بشكلٍ خاص مِن حيثُ تفكُك المُجتمعات والانحِلال والابتعاد عن القيم والمعاني الاخلاقية في عالم تُسيطر عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها، مِما أفرز اتجاهاً مُتطرفاً يرتكز على العَولَمة كأداة إِستراتَيجيَة، والتيَ تتحكم فيها القمم

---

[٤٢] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي،ط٢، المؤسسة الجامعية للدِراسات والنشر، بيروت،٢٠٠٩، ص٩٩وما بعدها.

[٤٣] لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، لنجرِ تحقيقاً في المديونية: دليل التدقيق في ديون العالم الثالث، ترجمة عزة الشامخي (وآخرون)، جمعية التجمُع مِن أجل بديل عالمي للتنمية، تونس،٢٠١٢، ص٧.

الاقتصادية العملاقة، مُستندةً إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العَولمة الإقتصَادية الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مُنظمة التجارة العالمية)[٤٤].

إنَّ تقرير التنمية البشرية الصادر في١٩٩١ تحت مُسمى "تهديدات جديدة للأمن البشري" تؤكد بالقول؛ بان انكِماش الزمن والمكان يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن الإنساني، فالمُتغيرات العالمية المُتسارِعة تنطوي على مخاطر كثيرة خلقت اختلالات مُفاجئة في الأعمال اليَومية في فرص العمل وكسب الرزق والصحة والسلامة وفي تماسُك المُجتمعات ثقافياً واجتماعياً..، وما زاد المُشكِلة تعقيداً إنَّ مفهوم الأمن الإنساني الذي يُركز على إعطاء الأولوية لأمن الفرد بجانب أمن الدولة أصبح ركناً أساسياً في السياسات الخارجية ووظِف كمُبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة لصنع السياسة في العلاقات الدولية[٤٥]. وفي التقرير الأُممي أعلاه تم تحديد ستة تحديات تُهدد الأمن الإنساني والدولي في عصر العولمة[٤٦]:

١. عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي المُتمثل بعدم استقرار الدخل.
٢. غياب الأمن الصحي وانتِشار الأوبئة الفتاكة.
٣. غياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ في نشر الثقافات.
٤. غياب الأمن الإنساني بانتشار الجريمة والمُخدرات والغش والتزوير.
٥. غياب الأمن البيئي وانتِشار التلوث كالاحتِباس الحراري وتغيير معالم الطبيعة.
٦. غياب الأمن السياسي والمُجتمعي مِن خِلال سهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدمار والعُنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة.

---

[٤٤] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: مُنظماتها-تداعياتها،الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٦،ص٧٠ومابعدها.

[٤٥] نظير محمود أمين، المُتغيرات الدولية والاقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي، كُلية القانون والعلوم السياسية، جامِعة ديالى،٢٠١٠، ص٤٧٨.

[٤٦] المصدر نفسهُ، ص٤٧٩.

وهُناك من يُضيف مُتغيرات اخرى جسدت تحديات للأمن الدولي فَي ظَّـل العَولَمـة، أهمها[٤٧]:

- التحول مِن الاعتمادية المتبادلة على أساس المصالح المُشـتركة، إلى أسـاليب الاحتكـار والقرصنة وسرقة ونهب ثروات الشعوب التي تُعاني مِن الأزمات والحروب والاحتلال.
- اتِباع أسلوب جيوبوليتيكي لنهب الدولة واحتلالها وإدارة مَوارد شعَّوبها وثرواتهـا طالمـا تحكمها حكومات فاشِلة.
- تحول الاقتصاد إلى وسيلة للتمركُز الدولي والاحتلال لان المنطق الغالب أصـبح الإرادة بدل العقل.
- إنَّ قوانين الاقتصاد لبست حلةٌ جديدةٌ تحكمت فيها المصـلحة الاسـتراتيجية للـدولار والاقتصاد الأمريكي.
- تحدي توزيع الثروات في العالم؛ إذ أنَّ تزايد الناتج القومي الإجمـالي للبُلـدان المُتقدِمـة وتفاقمهُ في البُلدان المُتخلِفة، سيخلق تبايُناً مؤلِماً بحيثُ يزيد الغني غِناً والفقير فقراً.

ثانياً: أمن الطاقة[*]

تُمثل موارد الَطاقة مكانةٌ بالغةٌ في رسم خريطة القِوى العالمية المُستقبلية وفي صعودها أَو هبوطها وفي بلورة ملامح المشهد الجيوسياسي، فضلاً عن انعكاساتها المُهِمـة علـى

---

[٤٧] الكسندر بانارين، التوازن الاستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين، ترجمة فؤاد المرعي، اتحاد الكُتاب العرب، دِمشق،٢٠٠٦، ص٢٣-٢٧.

[*] تُعَرف الأُمم المُتحدة أمن الطاقة بأنهُ الحالة التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوافرة في كُل الأوقات وبأشكال مُتعددة، وبكميات كافية وأسعاراً معقولة. ولأمن الطاقة رؤيتان مُختلفتان بين الدول المُصدرة للطاقة، وبين المستوردة لها، فأما المُصدِرة، لها رؤية تتلخص في ضمان وصول تدفقات الطاقة إلى الأسواق العالمية بشكلٍ آمن، وضرورة عدم تعرض بواخرها في البِحار والمُحيطات إلى عمليات القرصنة، وضرورة الحصول على الأسعار المُناسِبة بما يضمن لها استقرارها الاقتصادي الداخلي، واستخدام سِلاح الطاقة كوسيلة مِن وسائل تحقيق غاياتها السياسية على المستوى الخارجي، فضلاً عن الداخلي. أما المُستهلكة ولا سيما القوى الصناعية الكبرى تسعى إلى تجنُب ارتفاع أسعار الطاقة بشكلٍ كبير، مِما يؤثر على حركة اقتصادها، وضمان عدم وصول أنظمة سياسية مُعادية في الدول المُصدِرة لاحتمالية لجوئها إلى سلاح الطاقة لابتزازها، للاستزادة أنظر: محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوربية، مركز الكِتاب الأكاديمي، عمان،٢٠١٧. كذلك أنظر: خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثارهُ الاستراتيجية، جامِعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،٢٠١٤.

الأمن الدولي؛ إذ كانت وما زالت مصدراً للأزمات والحروب الإقليمية، فالدول الصِناعية ليس بمقدورها ضمان رفاهها دون بلوغ مصادر الطاقة المتنوعة. عليه بات مُصطلح أمن الَطاقة أحد الَمفاهيم الأَمنَية الَتي بدأت تَتَّشكل وتأخذ مَكانها ضَمَّن الكثير منَّ الَمفاهيم والمُتَّغيرَات الراهِنة ومِن أكثر المُتغيرات الحساسة المؤثرة في الأمن الدولي وتدفع لاستخدام الذِراع العسكري. مِن هُنا أضحى أمن الطاقة ضمن مُقاربات الأمن الدولي والعلاقات الدولية[٤٨].

وفي سياق هذين المفهومَينَ المُتناقضين للأمن الطَّاقوي والعلاقات الدولية، تتعدد التهديدات التي يُقارعها أمن الَطاقة في العالم، التي رُبما تبدو جيولوجية، أو تقنية، أو اقتصادية، أو بيئية، أو جيوسياسية[٤٩]:

١. التحديات الجيَولوَّجَية: ترتبط بنضوب مصادر الطاقة التقليدية، فتبرز أهمية الاكتِشافات التكنولوجية فيَ ميادين البحث والتنقيب، وَالَتحول إلى الَطاقة البديلة.

٢. التحديات التقنية: وتكمنُ في عطل الأجهزة بسبب المُتغيرات المناخية، وتزداد احتمالات هذه التحديات مع قلة الإستِثمَار فَي حقلٍ كهذا، وهذا سيُسهم في انخِفاض مُنتج التنقيب أو النقل.

٣. التحديات الإقتَصادَية: وتتمثل في تذبذب أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، مِما قد يضر بالمُنتجين في حال انخفاض أسعارها، وبالمُستهلكين في حال ارتفاع أسعارها.

٤. التحديات البيئية: يستمد مفهوم أمن الطاقة أحد مفاهيمهُ مِن تضافر عوامل البيئة والتنمية المُستدامة. فقطاع الطاقة يُعد أكبر مُصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لذلك بات الحد مِن تِلك الغازات مِن أهم أدوات الحدُ مِن التغير المناخي

---

[48] Bahgat Gawdat, Energy Security: an Interdisciplinary Approach, United Kingdom, 2011, P.32-39. Also: Yergin Daniel, Ensuring Energy Security, Foreign Affairs, Vol.85, No. 2, March/April, 2006, P.73-81.

[٤٩] بلال مسرحد، مُستقبل أمن الطاقة وديناميةَ العلاقات الدولية في ظل التحول للطاقات المُتجدِدة والبديلة، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://araa.sa/index.php.2019-05-14

الذي يُهدد الأمن الدولي[٥٠]. وعليه؛ فأنَّ التحديات البيئية ناتِجة عن حوادث تسـرّب نفطي أو إشعاعي يترتب عليه تأثير سلبي في أمن الطاقة.

٥. التحديات الجيوسياسَّيَةَ: تتمحور حول توقف إمدادات الطاقة مِن دولة مـا، نتيجة لاندلاع حرب أهلية (أزمة ليبيا وإمداداتها للدول الأوربية)، أو وقوع هجمـات إرهابية. وقد ثبت أنَّ المخاطر الجيوسياسَّيَةَ في منطقة الشَرقَ الأوَسَط (وهي مَنطقة إنتاج كُبرى ورئيسية) هدفها الأساسي هو السيطرةَ على حقول الطاقة، وهـو مـا تجلـى في الحرب العِراقية–الإيرانية١٩٨٠–١٩٨٨، والغزو العِراقي للكويت١٩٩٠، والغـزو الأمريكي للعِراق واحتلالهُ في عام٢٠٠٣، حيثُ كان الـنفط الـدافع الأول لتِلـك الحروب. فالعِراق يمتلك ثاني احتياط نفطي في العالم تجاوز الـ (١٥٣) مليار برميـل وفق ما أعلنتهُ وزارة النفط العِراقية عام٢٠١٨ أي ما يُعـادل (١٥%) مِـن أجمـالي الاحتياطي العالمي[٥١]. ومِن هُنا جاء الاحتِلالَ الأَمريكي للعِراق ليُجسدَ خطوة انطلاق للهيمنة بصورةٍ كاملةٍ على نفط الخلَيجَ العرَّبيَ الهائل الذي يُقدر بثلثي أَحتَيـاط الـنفَط عالمياً ومُن ثم التوغل إلى مَنطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين الغنيتين بنفوطهـا وغازهـا الطبيعي وتحويلهما إلى ممر آمن للطاقة يخدم الاستراتيجية الأمريكية. وهذا مكن أميركـا مِن إعادة رسم المنطقة الشرق أوسطية عموماً والمنطقة العربية خصوصاً عبر تجزئتـها إلى أُطر عرقية وقومية وجُغرافية، وتقسيم دولها إلى دويلات وبلورة ما سُمي بـالفوضى الخلاقة التي تَشَهدُها المنطقة اليوم وبروز مخاوف "ظاهرة الـدومينو المُنـهارة" والـتي أسهمت في زعزعة الأمن الاقليمي والدولي[٥٢]. وهذا مـا دفـع الولايـات المُتحِـدة لَلسيطرة على مَنطقة بحر قزوين الغنية بمصادر الطاقة من خِلال شـنها حـرب علـى

---

[٥٠] مصطفى علوي، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومُستقبل العلاقات الدولية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/28787

[٥١] علي الحُسيني، احتياطي النفط العِراقي يتجاوز١٥٣ مليار برميل ومساعٍ لزيادة الإنتاج، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.alaraby.co.uk/economy.2018/11/22.

[٥٢] الطاهر بنخلون، الشرارة: انتفاضات في البُلدان العربية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت،٢٠١٢، ص١٠–١٨.

افغانستان مطلع الالفية الجديدة. ناهيك عن الحرب الروسية الجورجية عام٢٠٠٨ المُندلِعة بسبب أنابيب الغاز في منطقة اوسيديا الجنوبية، والتي دفعت روسيا الاتحادية إلى التعويل على الأداة العَسكريةَ بحكُم تهديد أبار الغاز والانخفاضات المُقصودَة فيَ أسعار النَفط في بحر قزوين، الأمر الذي ترك تأثيراتهُ السلبية على الأمن الدولي. ولم يكُن الموقف الروسي مِن الأزمة الأوكرانية التي اندلعت عام٢٠١٤ بعيداً عن الدفاع عن المصالح النفطية الروسية، حيثُ تُعد أوكرانيا دولة معبر لجزء كبير من إمدادات الطاقة الروسية إلى البُلدان الأوربية[٥٣].

وأحدث أزمات أمن الطاقة المؤثرة على الأمن الدولي التي تمر على مُضيق هرمز(الذي يقع في واحِدة مِن أهم المناطق الاستراتيجية لاحتوائها على٦٠% مِن احتَياط النَفط العالمي)، هي مسألة الخِلاف الأمريكي–الإيراني، الذي نشب مُجدداً، بعد انسحاب الرئيس الأَمريَكي(دونالد ترامب) في أيار٢٠١٨، مِن الاتفاق النووي الذي عُقِد في سنة ٢٠١٥ بين بِلادهُ وإيران، ومجموعة (٥+١)، لعدم مُلامتهُ لمصالح دولتهُ مِما يُحتم تعديلهُ. وهذا ما رفضتهُ إيران، ووصل الأمر بين البلدين إلى مرحلة حرِجة، بعد لجوء (ترامب) إلى "فرض عقوبات اقتصادية" على إيران كوسيلة ضغط اتجاهها لإرغامها على الجلوس على طاولة المفاوضات مِن جديد، ووفقاً للشروط والإملاءات الأمريكية[٥٤]. وهذا ما رفضهُ الإيرانيون وهددوا بغلق مُضيق هرمز الذي يرونه يقع ضمن حدود النفوذ والسيادة الإيرانية، ليصل الأمر إلى التلويح بضرب السُفن المارة عبره، أو تِلك التي تمر عبر الخليج العربي، وبالفعل فقد تعرضت الكثير مِن ناقلات النَفط الخليجية لأعمالَ تخرَيَّب قرب مُضيق هرمز أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والتي

---

(53) Andrew Kramer, French Leader Urges End to Sanctions Against Russia over Ukraine, New
York Times, January 2015, P.37-41. Also: Mark Kramer, The New Russian Chill in the Baltic, Current History, Vol. 114, No.770, February 2016.www.currenthistory.com.

(٥٤) علي فتح الله نجاد، انسحاب ترامب مِن الاتفاق النووي الإيراني وتداعياتهُ الوخيمة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.brookings.edu/ar/opinions.2018/06/14.

أضر كثيراً بالأمن القومي للدول المُستهلِكة للطاقة. بذلك تسعى واشنطن مِن هذه الأزمة إلى بلوغ عدة أهداف أهمُها؛ إيصال رسالة لكافة دول العالم فحواها؛ إنَّ على الكُل مُساندة أميركا للوقوفَ بوجه الأفعال الإيرانية المُهدِدة للمصالح الرئيسة والأمن الاقليمي والدولي، وتحمُل الأَعباء المالية معها فيما يتعلق بتأمين حمايةَ مُضيق هرمز، وإقناع دول الخليج بان إيران هي العدو الأول لهُم ولمصالحهم، ناهيك عن المَسعى الأَميرّكي فَيَ ضرب المصالح الصينية والروسية في المنطقة التي تعتمد على إيران بدرجة كبيرة فيما يخص تأمين حاجتها مِن الطاقة، والعمل على فتح جبهات مُتعدِدة معهُما وإشغالهم في أزمات مُتعدِدة لإبعادهم عن أهدافهم الحقيقية. وهذا ما بات يؤثر سلباً على الأمن الدولي[٥٥].

أي نستنتج مِما سبق؛ إنَّ عامل الطاقة قد يتحول مِن عامل لتوطيد الأمن الدولي إلى الإخلال به. فتِلك الحروب المذكورة وغيرها كثير جسدت تحديات وتهديدات لأمن الطاقة وللأمن الدولي، وهي تهديدات ذات طبيعة جيوسياسية لا يمكن إنكارها، أو تجاوزها، أو التغاضي عنها. فالولايات المُتحدة تسعى دوماً للهيمنة على النَفَط في ظل حاجتها المُتزايدة لهُ وتأمينهُ في أسواقها، لِذا مِن المتوقع أَستِمرار الصِراعات العسكريةَ والاضطرابات السيَاسَية والاجتِماعية في ضوء اجواء السيطرة والاستِحواذ،مِما يؤثر سلباً على الأمن الدولي.

ويمكن القول؛ إنَّ أمن الطاقة لا يتحقق إلاَّ بتنويع مصادرها وذلك بالتحول إلى الطاقات المُتجدِدةَ، وعبر التَعاوَن الدولي لتطويرَ البَحث والتكنولوجيا في ذلك المجال، وبخدمة المصالح المُشتركة أَو المُتبادِلة دولياً لِكُل الأَطرافُ المُنَتِجةَ والمُصدِرة، أَو المُستهلكة والمستوردة.

ثالثاً: التكتُلات الإقتِصادية الكُبرَى

[٥٥] عبد الله ناهض، أمن الطاقة : ضوءٌ على أزمة مُضيق هرمز، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.ultrasawt.com

أخذت القوةُ الناعِمةُ المُتجسِدةَ بالاقتصاد والتكنولوجيا تؤدي دوراً مُهِماً في تقديم المُحفِزات والأدوات الفاعِلة والهائلة للتغيير اقليمياً ودولياً. إذ أنَّ التطور العلَميَ والتكنولوجي، فضلاً عن الاحتياجات المُتعددة لإنسان العصر الحديث، والمُهدِدات الأمنية بمفهومها الشامل يجعل بناء التكَتُلاتَ الإقتصادَية الاقليميةَ والدولية الَجديدة الَكُبرى ودعمها ضرورةٌ أمنيةٌ مُلِحةٌ، حتى جسدت أقطاباً تُنافس الدول[٥٦]. فتِلك التكتُلات المُتمثِلة بشكلٍ أساس؛ بالاتحاد الأوربي، ومنطقة التجارة الحُّرة لدول أمريكا الشِمالية (النافتا)، وتجمُع التعاون الاقتصادي لدول آسيا–المُحيط الهادي(الابيك)، وتكتُل الآسيان ومُنتدى الآسيان الاقليمي، ومُنظمة شنغهاي للتعاون، وتكتُل البريكس وغيرها كثير، الغت الفواصل بين العالمية والاقليمية، واقدمت القوى الكُبرى على تطويع التكتُلات الإقليمية وتفكيكها وفرض تكتُلات جديدة وفق ما يتلاءم مع مصالحها[٥٧]. زد على الأطماع غير القانونية لدى العديد مِن القوى بات يصطدم بالبُلدان الاخرى الأمر الذي أدخلها وسيدخلها في حروب وصِراعات إقليمية غدت تُهدد الاستقرار والأمن الإقليمين والدوليين. ناهيك على أَنَّ خضوع اقتصاديات بُلدان الجنوب عامةً والبُلدان العربية خاصةً لَلتكتُلات الإقتِصادَيةَ والانخراط بها سيُفكك هيكل العمل الاقتصادي العربي وسيُغيب مفهوم الأمن القومي[٥٨].

وفي سياق صِراع التكتُلات الإقتِصادَيةَ الَكُبرى وتنافُسها سيزداد الصِراع بحثاً عن الموارد في ظل الندرة الدولية لها، علماً بِانَّ الطلب على الطاقة سَتزداد مع احتمالية بروز مصادر بديلة مُكلِفة للنفط، وستزداد الحاجة للمياه والغذاء في ظل الاحتباس الحراري. إزاء ذلك بات الأمن الدولي اليوم مُرتبطاً بالتكتُلات الاقتصادية الكُبرى، وأحد أهم مضامين الأمن الدولي هو توازن القوى بمعناه الشامل وليس العسكري فقط.

---

[٥٦] سامي عفيفي حاتم، التكتُلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط٤، جامِعة حلوان، القاهرة،٢٠٠٣، ص٢٨–٣٤.

[٥٧] عبد الوهاب رميدي، التكتُلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامِعة الجزائر،٢٠٠٧، ص٢٨.

[٥٨] للاستزادة أنظر: إكرام عبد الرحيم، التحديات المُستقبلية للتكتُل الاقتصادي العربي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٢.

إذاً التكتُلات تحقق توازناً دولياً، بيد أنَّ هذا لا يمنع القول؛ بإنَّ الاندماجيةُ والتكامُليةُ التي تشهدها البيئة الاقليمية والعالمية سوف تؤثر على الأمن الدولي وتخلق حالة مِن التنافُس التصارعي الاقتصادي ليس العسكري، لكن سيغلب عليه سياقُ التعاون والتشارُك في عالم تبرز أهمية الجوانب الإقتَصادَية والثقافية والتقنية على الجوانب الَسياسية والعسكريةَ.

رابعاً: الشرِكات العابِرة للقوميات

غدت الشرِكات العابِرة للقومِيَاتَ أو كما تُسمى المُتعددة الجنسيات، تُعد في وقتنا الحاضر مِن أهم المُنظمات الدولية غيَر الرسمية وهي إحدى نتاجات النِظام الاقتصادي الدولي الجديد الناتج بدوره عن المُتغيرات الاقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والذي جاء بمضامين وأبعاد استراتيجية جديدة مبنية على أسُس جديدةأهمُها اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم مِن صعوبة إعطاء تَعرَّيفاً مُحدَداً جامِعاً لتِلك الشركات، بيد أنَّ تعبير "مُتعدد الجنسيات" تُطلق على الشرِكات العملاقة عبر الوطَنية التي لا جنسيةَ لها في الإطار القانوني، ولها شركات فرعية ضمن بلد خارجي ولكنها تُحافظ على روابطها مع الشرِكة الأُم في الوطن[٥٩]. أي باختصار؛ هي شركات عالمية النشاط عملاقة الإنتاج قادِرة على التأثير بشكلٍ كبير في الإقتِصادُ العالميَ عبر نشاطها الَتخصُصي الذي يتميز بدقة الإنتاج وحجمهُ الكبير وتنوعهُ وتطورهُ.

ولعل السؤال المطروح؛ ما هي أبرز المؤشرات التَي تُوضح الدور المُتعاظم للشركات عابِرةُ القوميات في تشكيل الإقتِصادُ الدولي والتأثير على الأمن الدولي؟. لا شك أنَّ نشاط تِلك الشركات أخذ يحظى بأهمية كبيرة في أغلب أدبيات السياسة والإقتِصادَ، وتقارير العديد مِن المُنظمات الدولية، والسبب يعود إلى:

---

[٥٩] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المُتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية، مؤسسة رسلان للنشر، دمشق، ٢٠١٠، ص٢٢-٤٠.

١. تُشكل تِلك الشرِكات اليوم القوة المُحرِكة في النِظَام الإقتِصادَي والسياسي الدولي الراهن، وباتت تُجسد إحدى القوةَ المَؤثرة في صنع الأحداث والتحولات السَياسَية والإقتِصادَية والإجتِماعَية في العالم المُعاصر.

٢. إنَّ الدور الذي تؤديه الشَرِكاتَ عابرة القومَيات في النِظام الدولي تأتي أهميتهُ مِن ضخامتها ومتانتها الإقتِصادَية وقدرتها المَالية الهائلة التَي بلغت حداً يفوق مَّا تَتمتع به العديد من الدول في هذا المَيدان. مِثال ذلك؛ إنَّ شركة (General Motors) لوحدها تُعادل عائداتها السنوية ميزانية دولة كفرنسا أَو سويسرا أَو جنوب أفريقيا أَو باكستان أَو اندونيسيا. وقد يكون لبعض هذه الشرِكات فروع في عشرات الدول في آن واحد وهذا ما أعطاها الصبغة التعدُدية، فمثلاً شرِكة (IBM) لها فروع في أكثر مِن (٨٠) بلداً في العالم، وشرِكة (كوكا كولا) لها (٢٧٠) الف فرع حول العالم[٦٠].

٣. تستحوذ أكبر (٥٠٠) شركة مِن الشَرِكاتَ المُتعديةَ الجنسيات في مجموعها على قُرابة(٨٥%) مِن حجم التجارة العالمية، وتستأثر بحوالي (٨٠%) مِن إجمال الإنتاج العالمي، وتُسيطرَ على مُعظم الإستِثمار الأَجنَبي المُباشر في أنحاء المعمورة، كما أنَّ قُرابة (٨٠%) مِن مبيعات العالم تتم مِن خِلال تِلك الشرِكات، لذلك تؤدي دوراً مؤثِراً في التمويل الدولي[٦١]. كذلك تجاوزت الأصول السائلة مِن الذهب والاحتياطَات النَقَديّة الدولية المَتوفرة لدى تِلك الشرِكات قُرابةَ ضعف الاحتياطي الدولي مِنها، ويدل هذا المؤشر على مقدار هيمنتها على المَسياسة النقدية العالمية والاستقرار النقدي العالمي. ناهيك عن سيطرة شركات النفط الاحتكارية على إنتاج النفط وتسويقهُ؛ حيثُ بلغ حجم ما تُسيطر عليه(٨٠%) مِن النفط العالمي، وتمتلك ما يزيد عن(٧٠%) من ناقِلات النَفطَ العالمية، وتزويد بِلادها بالنفط بأسعار بخسة[٦٢].

---

[٦٠] جاسم زكريا الطحان(وآخرون)، الشركات المُتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد٨٥، كُلية الإدارة والاقتصاد، جامِعة المُستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص١٣٠-١٣٢.

[٦١] هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة..، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[٦٢] مُنير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، دار الأهالي للنشر، دِمشق، ٢٠٠١، ص٧٩.

٤. يُضاف إلى ذلك الدور القائد والكبير الذي تلعبهُ تِلك الشركات في الميدان التكنولوجي واستحواذ نقلها وامتلاكها للأقمار الصِناعية واجهزة التجسُس المتطورة ومراكز لصنع وتحليل القرار، فضلاً عن امتلاكها نظاماً أمنياً وجِهازاً مِن الشركات الأمنية الخاصة، كُل ذلك جعلها تتصدر وتؤثر بل وتُصنع القرارات داخل مؤسسات الدول المُضيفة[٦٣]، سيما بعد تزايد نشاط تِلك الشركات العامِلة في ميدان التقنية المَعلومَاتيَة في وقتنا المُعاصر، مثل (فيسبوك) و(تويتر) اللتان أدتا دوراً مُحرِكاً لحركات التغيير العربية، وما أفرزتهُ مِن فوضى اقليمية جعلت الأمن الاقليمي والدولي على المحك.

٥. مِن أهم أثار تِلك الشركات إضعاف سيادة الدول وتقليص دورها الإقتِصادَي والإجتماعي، مِماَ يزيد من تقليص دور الدولة القومية في ظل العولمة الاقتصادية الهائلة التي تتزعمها تِلك الشرِكات والمَؤسَساتَ التجاريةَ العالميةَ وذلك يؤدي لاستتراف موارد وطاقات البُلدان الضعيَفةُ مِن خِلال جعلها موردِاً للمواد الأولية اللازمة للصِناعات بشرائها بابخس الأثمان وإعادة تصديرها بأغلى الأسعار. وهذا سوف يُكرس الفساد والرشوة، علاوةً على ازدياد الهوة بين الشرائح الإجتِماعيةَ، مما يؤدي إلى غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي[٦٤]. وبلا شك أنَّ هذه الأمور وغيرها تؤدي في المدى الطويل، إلى تدمير بُنية اقتِصادّات الدول الناميةَ، وهذا سيلقي بأعباء إضافية على نمو وتقدم تِلك البُلدان ويوسع مُعدلات الفقر والبطالة فيها ومِن ثُم ترك انعِكاساتهُ السلبية على الأمن الوَطني والدولي.

٦. زد على تحكُم تِلك الشركات بالاقتصاد العالمي وبسياسات الدول والمُنظمات الدولية واحتكارها للتكنولوجيا، حتى بات بالإمكان تلمُس أثار سلوكها الدولي عبر

---

[٦٣] محمد خير جروان، أثر الشرِكات مُتعددة الجنسيات على الدول النامية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.academia.edu.

[٦٤] نورهان شريف(وآخرون)، فوق الدولية: الشرِكات مُتعددة الجنسيات، ط١، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مصر، ٢٠١٠، ص٩-١٣.

الدور التي تمارسهُ لخدمة الدولة الأم كونها أداة مِن أدوات السيطرة ومد النفوذ حتى أخذت تقود العالم وتحل مكان الدولة في كُل مكان. وأصبح بإمكانها اختراق حدود الدول وزعزعة استقرارهم وأمنهم الدولي والتأثير في سوق عملهُم(٦٥).

٧. تُساهم هذه الشركات في توسيع ظاهِرة الفساد الإداري والمالي حيثُ تستخدم الرشوة لإفساد الحُكام وكِبار المسؤولين والإداريين، ودفعهم على قبول شروط هذه الشركات الضارة لدولهم للتغاضي عن المُخالفات القانونية، ناهيك عن دورها في توسيع رقعة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مِما يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذا يعني التأثير على الأمن الوَطني والدولي(٦٦).

٨. أدتَ تِلك الشَركاتَ أدواراً سياسيةَ إلى جانب أدوارها الاقتِصادَية، إذ رسمت كثيراً مِن ملامح السياسة الخاصة في"منطقة الشرق الأوسط"، ناهيك عن تدخلها بالشؤون الداخلية للدول المُضيفة لتغيِّير استراتيجيتها والتحكُم في شؤونها، الأمر الذي جعلها تصبح امتداداً للاستِعمَار السَياسَي الذي ساد منطقتنا في حقبٍ سابقة؛ كتدخُل شركات النفط الأَمريكية والبريطانية في مُمارسة نفوذها السياسي لإطالة الحصار الاقتصادي على العِراق قُبيل احتلالهُ أمريكياً عام٢٠٠٣، كما دفعت بمشروع ذلك الاحتلال لضمان السيطرة على مَواردهُ. ناهيك عن تحكمُها بالقرار السياسي للدول المُضيفة، وتشجيعها على الانقلابات العَسكرية للتخلُص من الحكومات القومية التي تقف ضد أنشطتها(٦٧)، فضلاً عن قيامها ببناء جِهاز أمني خاص بها والاستِغناء عن الأجهزة الأمنية للدولة المُضيفة، وقيامها بمُحاربة الاتجاهات الوطنية والتقدُمية بوصفها تُشكل خطراً دائماً. علاوة على تأديتها أدواراً في دعم النِظام السياسي أو إزالتهُ في

---

(٦٥) بابكر عباس الأمين، النفوذ السياسي للشركات مُتعددة الجنسيات، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع: http://www.ahewar.org/m.asp?i=26841

(٦٦) سماح مُختاري، الشركات مُتعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامِعة محمد خضير بكرة، الجزائر،٢٠١٧، ص ٧٣-٧٤.

(٦٧) حنان برمكي، الشركات مُتعددة الجنسيات واقتصاديات البُلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامِعة الشهيد حمه خضر بالوادي، الجزائر،٢٠١٥، ص٢٩-٣٢.

الدول المُضيفة، فشَركة(شل النفطية) البريطانية والهولنديةَ؛ الَتي مقرها في "الولايات المُتحدة"، قد تواَطأت مع الَشرطة والجيش في قمع الاحتجاجات وانتهاك حقوق الإنسان في مدينة دلتا النيجرية. وإسهامها في الإطاحة بحكومة (محمد مصدق) في إيران عام١٩٥٣ حتى يكون بإمكان شَرِكَاتُ النَفطَ الأمريكية خصوصاً شركة (دالاس) مِن الهيمنة على النفط الإيراني بعد قيامهُ بالتأميم. وأيضاً الدور الذي قامت به شرِكة التلغراف الأمريكية (ITT) بالتعاون مع المُخابرات الأمريكية في اغتيال الرئيس التشيلي (سلفادور أليندي) عام١٩٧٣[٦٨]. وكُل هذا أثر سلباً على الأمن الدولي.

ولعل مِن الواضح أنَّ هذه المؤشرات وغيرها توضح تماماً الدور الكبير للشركات عابرة القوميات في الإقتِصادَ الدولي الَمُعاصر والتأثير على الأمن الدولي سلباً وايجاباً. بعد أن أصبحت تُمثل عنصراً مُهدِداً ومُهمِشاً ليس لدول عالم الجنوب وامنهم فقط، بل حتى على أمن الدول الكُبرى وعلى رأسها أميركا، التي تحمل أغلب هذه الشَرِكاتَ جنسيتها.

الَمطلب الَثالث: المُتغيرات المعلوماتية – التكنولوجية المؤثرة في الأمن الدولي

تزايدت التهديدات التي تواجه الأَمن الدولي في عَصرنا الحالي، ولعل الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم على مُختلف الاصعِدة أسهم بذلك على نحوٍ واسع. ففي عصرنا الحديث بعلومه وتقنياتهُ، اضافت مُستجدات الاتصال والمواصلات والمُعاملات المالية والتجارية المُرفقة بصور جديدة في حقل الجريمةُ والانحراف وتبادُل المنافع أبعاداً جديدة لِمُهددات الأمن الوطني والدولي. فبسبب تِلك المُستجدات أصبح الان مِن المُمكن أنَّ يكون للحدث الأمني انعكاساتهُ في كافة أرجاء العالم عبر وسائل الإعلام بصورة تُحقق التفاعُل والتأثير في كُل زمان ومكان. وهكذا تتسع دائرة مصادر الخوف والإحساس بعدم الاستقرار[٦٩]. فالتطور العلمي والتكنولوجي المتواصل سهل قابلية تهديد الدول

---

[٦٨] روبرت غيلبن،الاقتصاد السياسي للشرِكات الدولية،ط١،ترجمة ومنشورات مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤،ص٣١١.

[٦٩] محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، جامِعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠،ص٢٦.

أمنياً بتقنيات مُعينة غدت تُسبب أضراراً كبيرة مِن المُتعذر على الدولة مواجهتها بالآلية العَسكَريَة. ومع تطورٍ كهذا برزت جرائم مُستجدة ومُهددات أمنية تشغل الدول كالجريمة المُنظمة العابرة للقارات، وجرائم الحاسب الآلي، وغسيل الأموال، والاتجار في المواد المُشعة، وتهريب الأسلحة وتقنيات أسلحة الدمار الشامل... وغيرها.

حتى جاءت الثورة التكنومعلوماتية بتأثيراتٍ ايجابية وسلبية على الأمن الدولي لاسيما الأمن الإنساني:

أولاً: التأثَيراتُ الايجابَيةَ للثورة العلميةَ والتكنولوجيةَ على الأمن الدولي

فيما يخص التأثيرات الايجابية للثورة التكنولوجية، بالإمكان الإشارة إلى أهمُها وفق النقاط الاتية[٧٠]:

١. إنها ساهمت في تحرير الإنسان مِن بعض أنواع العبودية في عملهُ وحياتهُ اليومية وهذا جسد تأثيراً ايجابياً على الأمن الدولي وخصوصاً الإنساني.

٢. استطاعت عِبر امتلاكها لوسائل وأدوات ثقافية وإعلامية متطورة مِن إنتاج ونشر المعلومات المطبوعة والمواد المرجعية الخاصة بحقوق الإنسَان، وكذلك إنشاءها لحلقات التدريب والتدريس الداخلي لهذه القضايا واستعمال وسائل الإعلام كوسيلة لترويج وخدمة قضايا حقوق الإنسان والتعريف بها[٧١].

٣. لقد أفرزت الثورة التقنَيَة في مَيدان الاتصالات والمواصلات، ظاهرة الاعتمادية الاقتِصادَية الدوليةَ المُتبادَلة بشكلٍ واسع الَتي دفعت البُلدان إلى الانخراط في تفاعُلات واسِعة لإشباع حاجات شعوبها.

٤. إنَّ أمن الدول وتقدمُها واستقرارها أصبح يُقاس بتقدمها العلمي والتقني ونوعية مؤسساتها العلمية.

---

[٧٠] محمد فهيم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥، ص٥٤-٧٠.

[٧١] وصال نجيب العزاوي، قضايا في العولمة، سلسلة دِراسات ستراتيجية، العدد٨٣، مركز الدِراسات الدولية، جامِعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٠.

٥. إنَّ التقدم التكنولوجي يُشكل واحِداً مِن أهم العوامل المسؤولة على التنمية، فاليابانَ وصلت اليومَ إلى ذروة تطورها وتقدمها بفضل قدراتها التقنية المُذهِلة التي تركت تأثيراتها إيجاباً على النمو الاقتصادي الياباني وأمنه ورفاهه[٧٢].

٦. ناهيك عن دور التقنية البايولوجية في تقدم الطب والزِراعة وإسهام هذا في تحقيق الأمن الإنساني.

٧. زد على أنَّ التقدُم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات في مُمارسة العلاقات الدبلُومَاسية أسهم بحل الصِراعات والأزمات الدوليةَ تالياً تحقيق الأمن الدولي والإنساني.

٨. كما أنَّ وسائل الإعلام لعبت دوراً مُهِماً في تحقيق الأمن الدولي مِن خلال تأثيرها على صُناع القرار، فهي مثلاً التي أجبرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبَق (ريتشارد نيكسوَن) لترك فيتنام عام١٩٧٥.

ثانياً: التأثيرات السلبية للثورة العلمية والتكنولوجية على الأمن الدولي

أما فيما يخص التأثيرات السلبية للثورة التكنولوجية، فيمكن الإشارة إلى أهمُها وفق النقاط الآتية[٧٣]:

١. من أهم المظاهر السلبية لثورة العولمةَ والتكنولوجيا على الأمن الدولي هو بروز تهديدات أمنية جديدة ليس بالضرورة عسكرية، ومِنها؛ "الجريمة المُنظمة عبر الوطنية" التي تشتمل على أفعال لا مشروعة لها درجةٌ عاليةٌ مِن الخطورة على الأمن الدولي، نذكر مِنها: الاتجار بالمُخدرات، النفايات النووية والكيمياوية، وغسل الأموال والسوق السوداء، والفساد الإداري والمالي، والاعتداء على الملكية الأدبية والفكرية

---

[72] IMF, Direction of Trade Statistics, Year Book, Washington D.C, 2004, P.P.131-213.

[٧٣] خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي: استراتيجيات الأمن القومي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠١٣، ص٣١٦-٣٢١. كذلك أنظر: يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاتهُ المُستقبلية، الهيئة العامة السورية للكِتاب، دِمشق،٢٠١٠، ص٧٣-٨٨.

والاقتِصادَية[٧٤]، ومخاطر "الأمراض والأوبئة"؛ كمرض نقص المناعة (الايدز)، وانتِشار الفقر والتحديات البيئية.. ناهيك عن التباينات بين دول وشعوب العالم والنزاعات الاقليمية والعرقية، واتساع نِطاق الإرهاب الدولي وتطوره واتخاذه صوراً عديدة كالإرهاب النووي والكيماوي والمعلوماتي...

٢. تُعد شبكة الانترنت اليوم الثورة المعرفية الحقيقية التي تُسخِرها القواتُ المُسلحة –سيما القوى الكُبرى– لتحقيق أهدافها وغاياتها، كما جعلت الاقمار الصناعية التي ملات الفضاء مِن المُتعذر على البُلدان إخفاء ما لديها مِن مواقع وقواعد عسّكَرِيَة أو منشآت مُهِمة لان المعمورة تعيش اليوم عصر الفضاء المفتوح في ظل القرية الكونية الصغيرة. ومِن أخطر مُتغيرات التكنولوجيا هو بروز السلاح النَووَي والهيدروجيني، والتي افرزت استراتيجية الردع وتوازن الرعب النووي[٧٥]. ودون شك أنَّ مُتغيرات كهذه تُشكل تهديداً خطيراً على الأمن الدولي.

٣. بسبب المُتغيرات التَكنولوجيةُ المُتَسّارِعة تطورت حرب المعلومات في العصر الراهن ومِن صورها أعمال المُخابرات، والتخريب الفني لنظُم المعلومات والمُحادثات، فضلاً عن حرب القيادة والسيطرة، وحرب الاستطلاع، وحرب الفضاء الخارجي التي تعتمد على الصواريخ والاقمار الفضائية، وَالحروب الالكترونية والبيَئيَّة، وحرب أسلحة البيئة المتطورة التي تُحقق إحداث زلازل وبراكين واعاصير، أو إرسال الحشرات المُعدلة جنسياً لتدمير محصول زِراعي مُعين، فضلاً عن حروب الروبوت الذي ظهر في المجالات العَسّكرَية والمَدنَية، وتم تَطويرهُ إلى ميكرو روبوت وبرز لنا جيل جديد أُطلق عليه النانو روبوت اعتماداً على تكنولوجيا النانو، تكنولوَجَيا التصغير، (النانو جزء من الف مليون مِن الميكرو)، ثُم تِكَنوَلّوجَيا البَيكو (جزء مِن الف جزء مِن النانو)، ولذلك أمكن إنتاج الجندي المُبيد، والذي يُدار عن بُعد، ويتميز بالذكاء الصِناعي العالي في

---

[٧٤] محمد عبد الشفيع عيسى، العولمة والتكنولوجيا، صحيفة الأهرام الاقتصادي، العدد١٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، شباط ٢٠٠٢، ص٢.

[٧٥] سوزان موزي، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، ط١، دار المنهل اللُبناني، بيروت،٢٠٠٩، ص٥٢.

التعامُل مع الأهداف في ميدان القتال، وهُناك أيضاً الطائرات الموجهة بدون طيار، ذات المهام المُتعدِدة والحجم الصغير، والدبابة والعربة والزورق الروبوت، ناهيك عن الحرب باستخدام الأسلحة الذكية التي تشمل دوائر الاستِشعار، والالغام الالكترونية والصواريخ الذكية، وحروب الليزر التي تشمل الاستخدامات المُتعدِدة لطاقة الليزر في الميدان. كلُها حروب تُشكل تهديداً جسيماً للأمن الدولي وتعمل على تدمير الخصم باقل خسائر أو بدونها، وبأقل وقتٍ مُتاح[٧٦].

٤. غدت الحياة الخاصة للبشر في متناول وسائل الكشف المرئية والمسموعة، مِما يُشكل خطراً على صيانة حُرمة الحُرية الشخصية وأمن الفرد في بيته ومجالسه الخاصة.

٥. كما بات بالإمكان استِخدام الثورَة التكَنواتصالاتية العالمية لأغراض سلبية شتى، فمَثلاً؛ اسهمتَ وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في اندلاع ما عُرِفّ إعلامياً بـ(الربيع العربي) والتي لعبت دوراً مُهِماً في إسقاط انظِمة حكُم عربية في مصر وتونس وليبيا واليمن..، وخلقت فوضى اقليمية عارِمة بتخطيط غربي- أمريكي لا زلنا نشهد تداعياتها المُزعزِعة للأمن الاقليمي والدولي[٧٧].

٦. علاوة على الأثار الَصحّيَةُ والَبيئيةُ الخطيرة الَناتجةُ عن استخدام التكنولوجيا الحيوية؛ فالأغنام والدجاج والخنازير التي تم حقنها بهرمونات النمو أصبحت الآن عرضةٌ للإصابة بقرحة المعِدة والتهابات المفاصل والجلد وأمراض أُخرى لا تجعل هذه الحيوانات مُنفِرةٌ فحسب بل رُبما خطرةٌ للاستِهلاك البشري أيضاً.

٧. ناهيك عن تأثير التقَّدُمَ العَلمَي والتكنولوجي على الاستعمالُ الَواسع للبيئة واستَغَّلالُ الَموارَّدَ، فالإشعاعات الذرية تَجاوَزت المسافات بشكلٍ جعل الأمن الَبشري وسط مخاطر الَمُلوِثات الَمُحيطة به.

---

[٧٦] لين فوستر، تقنية النانو: علم وإبداع وفرص واعِدة، تعريب مصطفى موسى،دار المريخ للنشر، الرياض،٢٠٠٩، ص١٧ وما بعدها. كذلك أنظر: محمد هاشم البشير، مخاطر تكنولوجيا النانو،ط١، دار الحامد للنشر، عمان،٢٠١٢،ص١٩-٣٨.

[77] **Steven Metz, Is Libya The End of NATO?, Global Times,16April 2011. www.realclearpolitics.com.**

٨. إنَّ حقوق الإنسان في ظل الثورة المعلوماتية ارتبطت بطابع سياسي وليس إنساني، فاليوم باتت هذه الحقوق مُجرد وسيلة لتحقيق غايات سياسية مُعينة واستعمالها كورقة للضغط على الآخرين مِن الدول الأكثر قوة تجاه الدول الأقل قوة على نحوٍ جسد تهديداً للأمن الدولي(٧٨).

٩. إنَّ نمو القدرات التكنولوجية لبعض البُلدان دون غيرها بإمكانه أنَّ يقود إلى نشوب صِراعاً دولياً ومِن ثُم خلق بيئةٍ دولية تؤثر سلباً على الأمن الإنساني والدولي.

المطلب الرابع: المُتغيرات القيمية – الحضارية

تُعد المقومات الإجتِماعَيةُ الَثقافية– الحضارية مِن العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات الأمن القومي بِما توفرهُ مِن إمكانات قوة أو ما تفرزهُ مِن أسباب ضعف قد تُهدد بناء الدولة وتركيبتها الاجتماعية ومِن ثُم تنعكس على الأمن الدولي.. فالتماسُك الاجتماعي يؤدي إلى الاستقرار الداخلي، وعلى العكسُ مِن ذلك؛ إنَّ التعدُديةَ الَطائفيةَ والعرقيةَ والاثنية في الدولة مع ضعف أَو غياب التماسُك والاندِماج الاجتماعي يقود إلى ضعف مكانة الدولة وعدم استقرارها وهذا ما يوثر سلباً على أمنها القومي ثُم الدولي(٧٩). وتُعد المرجعية الحضارية لأي مُجتمع وهويتهُ الثقافية، مُعطياتٌ ثابتةٌ في مُعادلة القوة لأي بلد(٨٠). وللوقوف على تأثير هذا المُتغير على الأمن الدولي تم اعتماد التقسيم الاتي:

أولاً: تأثير الصِراعات الاثنية في الأمن الدولي

إنَّ تزايد تَأَثير المُتّغَير الَثقافي– الحضاري في العلاقات الدولية جاء نتيجة تفكُك الإتِحَّاد السوفياتي وما تبعهُ من ضعف بريق الإيديولوجيةُ الشيوعية والاشتراكية في أغلب المُجتمعات، وكذلك مُتغيرات فترة ما بعد أحداث أيلول٢٠٠١، وهذا أدى مِن جُملة

(٧٨) محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، ط١، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٩، ص٢٠٠.

(٧٩) كوثر عباس الربيعي، التركيبة الجديدة للمُجتمع الأمريكي: الأمن القومي.. بعيداً عن العرقية، المرصد الدولي، العدد٦، مركز الدِراسات الدولية، جامِعة بغداد، آذار٢٠٠٨، ص٣٥.

(٨٠) أحمد داؤود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط١، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدِراسات، بيروت– قطر،٢٠١٠، ص٤١.

ما أدى إليه إلى إضعاف عوامل التلاحُم بين الاثنيات المُختلِفة داخل الشعب الواحد، حتى بات العامل الاثني يُمثل التأثير الأكثر وضوحاً للهوية المُجتمعَّيَة[٨١].

ومفهوم المَعضلة الأمنية الإدراكية يُعدَّ مفهوماً بدأ تطبيقهُ على الصِراعات الاثنية. وقد تنجم هذه المُعضِلة بين الجماعات الأثنية عن سوء الإدراك تجاه بعضها البعض، عندما يدرك الأفراد أنَّ الحكومة عاجزة أو إنها تفتقد لإرادة حماية الجميع، مِما يدفعهم للجوء إلى شكل تنظيمي أخر وهو المجموعة الأثنية، كإطار يتكفل بالدفاع عنهم أمام التَهديدات المُستهدفة بقاءهم واستمرارهم. وفي ظل مأزقٍ كهذا فأنَّ محاولة أية مجموعة اثنية لتعزيز أمنها، يتم تفسيرها مِن المجموعات الأخرى على إنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، وهذا ما يزيد حسب (باري بوزان) مِن فرص التعبئة لأغراض غير دِفاعية وتُنشط احتمالات الحرب الوقائية، إذ تشن مجموعة أثنية الهجوم بغية ضمان أمن المواضع التي يسكنُها أفراد الأثنية نفسها، بذريعة الدفاع عنها قَبلَ قيام الَخصم بتصفيتها، وهو ما يؤَدي في واقع الأمر إلى الحرب الشامِلة وانعكاس ذلك في الأمن الدولي، هذا ما أبرزتهُ تجرُبَة البوسنَةَ بعد الَحرب البَاردة[٨٢].

زد على ذلك قد لا يقتصر تهديد أمن الجماعة الأثنية على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي وانما يمتد إلى جوانب ثقافية أو كما يسميها (جون كورتر) بـ "المعضلة الأمنية الثقافية". في بيئة مُتعددة الأثنيات، كُل اثنية مُطالبة بتدعيم عناصر ثقافتها وهويتها وذلك قد يؤدي إلى خلق مُعضِلة أمنية، لأن الجماعات الأثنية الأخرى تعد هذه الجهود تهديداً لعناصر ثقافتها، لاسيما إذا ما تم رفض تحقيق هذه المطالب بما يعطي روح

---

[٨١] سلمان علي حسن الجُميلي، الحروب الأهلية في ظل المُتغيرات الدولية الجديدة: دِراسة حالة يوغسلافيا، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين، بغداد،٢٠٠١، ص٩١.

[٨٢] عبد شاطر عبد الرحمن،أزمة كوسوفا،نشرة أوراق سياسية،العدد٦،كُلية العلوم السياسية،جامِعة الموصل،٢٠٠٨،ص٢-٤.

الوطنية قوتها لدى هذه الجماعة، ومِن ثُم الاعتماد على الذات لتأمين ميراثها الثقافي والذي يعطي رد فعل مُقابل مِن الجماعات الأخرى التي تشعر بالتهديد[٨٣].

وتُعد الهوية المُتغير الحاسم في استقطاب المجموعات لكونها تؤطر العمل المجموعاتي، لذلك فالمأزق الأمني يتمحور حول الهوية، فبناء الهوية يرتكز بصورة أَساسية على إضفاء الطابع الأمني على المسائل المُرتبطةُ بها،بمعنى يتم تعيين المَخاطر والتحديات على العناصر المكونة لهوية المُجتمع، بيد أنَّ إدراك تِلك المخاطر تطرح أمامنا هالةٌ مِن التحديات الحقيقية أمام السياسة الأمنية الوطنية والدولية لأسباب مِنها[٨٤]:

١. وجود احتمالات للتصادُم بين الدولة المعنية ودول الجِوار بسبب تدفق اللاجئين أو لانقسام المجموعة الأثنية المُضطهدة على أقاليم الدول المجاورة (حالة الأكراد).

٢. وجود مخاطر تجزئة الدول إلى عدة وحدات سياسية صغيرة ليس لها إمكانية البقاء والاستِمرار.

٣. تزامُن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها، وهُنا تلجأ بعض الدول إلى مُساندة المجموعات الانفصالية لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة.

ثانياً: الصِراع الحضاري آليةٌ مؤثرة في الأمن الدولي

إذا كانت المُتغيرات الدولية التي يعيشها العالم الآن قد أثرت على نحوٍ كبير في الأمن الدولي والعلاقات الدولية؛ فإنَّ هُناك تأثيراً كامِناً لا يمكن التكهُن به بسلاسة، فهُناك تأثيرات ثقافية وفكرية أصبحت سائدة في مُختلف الدول نتاجاً لواقع الصِراع السائد في النظام الدولي. فالوَلايَات المُتحِدة –مثلاً– لا يمكنُها أنَّ تعمل دون وجود عدو، بحكُم أنَّ فلسفتهم قائمة على وجود خطر أو تهديد.. ليبتكرو بعد ذلك العدو وهذه مسالة

---

[٨٣] فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومُستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين، بغداد،٢٠٠٨، ص١٢٧.

[٨٤] المصدر نفسهُ.

خطيرة على السَلمُ والأَمنُ الدَوَّلَيين، لان توليد العدو يعني أنَّ هُناك مُهدِدات وآليات. فمثلاً في أطروحة (نهاية التاريخ) لـ (فرانسيس فوكوياما) نجدهُ يُشير إلى انتِهاء الصِراع بين المُتناقضات الرأسمالية والشيوعية وانتقالهُ لصِراع داخل الفكر الرأسمالي حتى يرقى ويسمو، كما نُلاحظ إشارة إلى احتمالية بروز نوعاً مِن التحالُف الإسلامي الصيني وهذا ما تجسد فعلاً بعد أحداث أيلول٢٠٠١، بوجود دعم بين الصين وإيران.. وهذه التطورات تؤيدها أميركا لادلجةُ الَصِراع الدولي وإيجاد مُبررات التدخل والهيمنة لامتلاك زِمام كُل شيء لمواجهة المُهدِدات المُحيقةُ بها. ففوكوياما يجعل مِن ظاهرة الصِراع ذات طبيعة بناءة في التكامُل الاجتماعي تعكس فكراً ديناميكياً يمكن استمرارها كعامل في التاريخ –بقايا الشيوعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كوبا، الصين، كوريا الشمالية، فيتنام– غدت موضوع للتاريخ وليست فاعلاً فيه[٨٥]. زد على تصاعُد المَتَغيَر الَثقافي في أطروحة (صِدام الحضارات) التي نادى بها (صَاموئيل هَنتكتَون) بقوله؛ إنَّ الآلية التاريخية كعملية لم تنتهي بل تحول الصِراع فيها مِن صِراع تقليدي في العلاقات الدولية إلى صِراع بين المُتناقضات الحضارية، منوهاً إلى أنَّ المصدر الرئيس للنزاعات والصِراعات في العالم الجديد ليس ايديولوجياً في المقام الأول ولا اقتصادياً وانما سيكون ثقافياً– حضارياً[٨٦] سيما أنَّ أغلب الباحثين يتفقون على أنَّ أصل الحضارة قائم على آلية الصِراع كدافع للحركة التاريخية، على نحوٍ انعكس على التنظيرات المُرتبطة بشكلٍ مِن أشكال الصِراع الحضاري.

فالتدخلات الأمريكية عسكرياً في جلّ البُلدان الإسلاميةَ والإجراءات التي اتخذتها الولايات المُتحدة والغرب بعد١١ أيلول٢٠٠١ ولدت كراهيةً وعِداءً مُتبادِلاً بين

---

[٨٥] فرانسيس فوكوياما، العولمة الاقتصادية والثقافة، ترجمة سعد علي، دِراسات مُترجمة، العدد١٥، مركز الدِراسات الدولية، جامِعة بغداد،٢٠٠٢،ص٤١. كذلك أنظر: عبد الكريم كيبش وعبد اللطيف بوروبي، إشكالية الصِراع الحضاري في مرحلة العولمة(مُقاربة نظرية)،مجلة المُفكر،العدد٣،كُلية الحقوق والعلوم السياسية،جامِعة محمدخيضر بسكرة،الجزائر،٢٠١٨،ص٧٤.

[٨٦] للاستزادة حول تِلك النظرية أنظر: صموئيل هنتغتون، صِدام الحضارات: إعادة صنع النِظام العالمي، ط٢، ترجمة طلعت الشايب، بلا، الجزائر،١٩٩٩.

المُسلمين والدول الغربية، مِما أفرز شكلاً مِن أشكال الاختِلال في الأفكار والقيم. كما أنَّ أحداث أيلول أعادت الحديث مِن جديد عن صِراع الحضارات التي أشار لها هنتغتون في السابق، وتقترب محاور هذا الصِراع الحضاري مِن ذات المفهوم الذي جاء به، إذ صار الحديث عن انقِسام العالم إلى عالم الخير الذي تُمثِلهُ الحَضارَة الغربية، وعالم الشر الذي تُمثِلهُ البُلدان العربَية والإسلامية المُعارِضة للسياسة الأمريكية، وسعت الولايات المُتحدة لصياغة خِطاباً أخلاقياً تملي مِن خِلالهُ على شعوب العالم تعريفها لمفهوم الخير والشر ومن هي البُلدان الصالحة والطالِحة. واتجه الفكَّر الإستراتِيجي الأميركي نحو إطلاق أحكام أخلاقية ذات طابع ديني، وذلك نقيضاً للفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي كان سائداً قبل أيلول٢٠٠١ والذي كان يسعى إلى تسويغ الحروب على أساس مَبادئ الحُرية والديمقراطية والمصالح التي تُمثل أساس الحضارة الغربية[٨٧].

وبدت نظرية فوكوياما وهنتغتون تبثُ قيماً جديدة تركت افرازاتها السلبية على الأمن الدولي في إطار سعيهما لإبراز عدواً جديداً، وسعيها الحثيث لخلق ثقافة عالمية تحت الريادة الأمريكية. فالأفكار التي جاءوا بِها هي مُمهِدات لتوجهات استراتيجية أمريكية للهيمنة على العالم.

عليه بات بالإمكان إيجاز أهم المُتغيرات القيمية– الحضارية المؤثرة على الأمن الدولي بالنقاط الاتية[٨٨]:

١. تعميم النموذج الأمريكي للحكُم وفي الاقتصاد والثقافة بوصفهُ المؤهل لقيادة العالم، فقد أدت أحداث أيلول٢٠٠١ ومُتغيراتها الفكرية اللاحقة إلى انفراد النِظام الرأسمالي بزعامة العالم، وبدأ هذا النِظام يُقدم ايديولوجية فكرية كونهُ مؤهل لتِلك

---

[٨٧] يوسف البنخليل، المُتغيرات الدولية ومُستقبل العلاقات الإسلامية – اليابانية، مصدر سبق ذكره.

[٨٨] ناظم عبد الواحد الجاسور، الفكر السياسي الأمريكي المُعاصر: صِراع الحضارات وأحداث سبتمبر، مركز زايد للتنسيق والمُتابعة، أبو ظبي،٢٠٠٣، ص٢٦ وما بعدها. كذلك أنظر: نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.hadaracenter.com.

القيادة، في إطار مسعاهُ إلى تعميم قيمهُ وثقافتهُ على الاخرين وأن ايديولوجيته انتصرت ويتحتم على الجميع الأخذ بها.

٢. نمو التنظيمات الَمُتطرفة الَمُناديةَ بالدول الوطنية.

٣. ازدياد التكتُلات الاقتصادية وحجم التجارة بين دول الاقليم الواحد، وهذه الاختِلافات تؤدي إلى صِراعات في مستويين؛ الأول؛ مجموعة مُتقاربة أو مُتجاوِرة يكون صِراعها على الأراضي الواقعة على حدود كُل مِنها. ويرتكز المستوى الثاني على التنافُس على "القوى الاقتصادية–العسكرية"، والصِراع للسيطرة على المؤسسات العالمية.

٤. ايديولَوجياً أتسم الَنِظامُ العالمي خِلال مرحلة ما بعد أحداث أيلول٢٠٠١ بعدة خصائص ايديولوجية أثرت سلباً على الأمن الدولي، أهمُها[٨٩]:

- التحول مِن الدعم والتحالُف مع حركات إسلامية سِواءً في افغانستان أو دول اخرى إلى مُعاداتها ومُعاداة الإسلام السياسي.
- تعميم النموذج الحضاري الغربي بمثلهُ وَقيمِه كونه الَحضارة الَمُنتصِرة مِن الَحرب الباردة وما بعدها.
- تنميط الفكر في العالم على أنَّ النِظام الرأسمالي هو المؤهل فكرياً وايديولوجياً لقيادة العالم.
- مُحاصرة واحتواء المناهج التعليمية للشعوب الاخرى المُعادية لثقافة العَولَمة التي ينبغي أنَّ تّسَود.
- استِهداف الَتشكيلة الاجتماعية للدول بتصوير النموذج الأمريكي للرأسمالية بأنهُ التشكيلة الاجتِماعَية الَتاريخية الأرقى التي ينبغي أنَّ تتفوق على كُل من سبقها.

المطلب الخامس: المُتغيرات البيئية

إنَّ الحديث عن أثر المُتغيرات البيئيةَ على الأَمن الدولي لم يعد ترفاً فكرِّيَاً، إذ استيقظ الإنسان مؤخراً، فوجد نفسهُ في عالم مُحاط بالتلوث الإشعاعي والكيميائي والبيولوجي

[٨٩] الكسندر بانارين، التوازن الاستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٢١–٢٣.

والنُفايات السامة والخطِرة طالت الهواء والماء والتُربة والغِذاء، وغدت مِناحي الحياة مُهددة وازدادت الأمراض المُستعصية في العالم؛ كمرض الايدز والسرطان وجنون البقر والحُمى القِلاعية وغيرها مِن الأمراض القاتِلة. وباتت الأوضاع التيَ تواجه البشرية خطيرةٌ جداً على الأمن الدولي في ظل الازدياد المُستمر لعدد سُكان العالم الذي تعدى الـــــ (٧) مليار نسمة، كما سوف يقود التردي الحاصل بسبب تَلوثَ البيَّئة والطبيعة إلى مجاعَةٌ عامةٌ تتأثر بها دول الجنوب مِما يزيد مِن فقرها ومديونيتها القامِعة الان تحت وطأتها وتبعيتها الاقتصادية والسياسية للقوى الكُبرى[٩٠]. فالقضية البيئية المناخية والقائمة على مُعادلة تجمع التَغيُر المَناخيَ؛ الاحتِباسَّ الحَرارَي، الاحترار العَالَمي، والأنشِطة الإنسانية، لم تلبث أنَّ صار لَها مُضاعفات سياسية واقتصادية عالمية، غدت تُجسد تهديداً للأمن الدولي[٩١]. فالصناعة اسهمت بشكلٍ كبير في تلويث البيئة وخلق الاحتِباسُ الحراري وبلورة المُشكِلات الايكولوجية(البيئية) والتي مِن أبرزها المطر الحامضي وثقب الاوزون الذي أسهم في تدمير بِقاع الأرض الغنية بثرواتها الزِراعية ووفرة إنتاجها النباتي، فضلاً عن مُساهمتها أيضاً في ذوبان الجِبال الجليدية وحدوث الفيضانات وارتفاع درجات الحرارة في كثير مِن ارجاء المعمورة وخلق تحدياتٌ بيئيةٌ كثيرة بدت تقض مَضجع الأمن الدولي والاقليمي وكذلك الأمن الوطني. وهذا ما دفع الأمين العام السابق للأُمم المُتحدة (بان كي مون) مِن التحذير من خطورة الاحتباس الحراري وقال بأنهُ يُهدد السلم والأمن العالمي[٩٢].

وفي تقرير صادر في آذار٢٠٠٨ أشار الاتحاد الأوربي إلى أنَّ التبدُل المناخي بات يؤجج التوتر في العالم، حيثُ ربط بين النِزاع في دارفور والهجرة مِن بنغلادش لارتفاع منسوب المياه وذوبان الجليد في الأقاليم القطبيةَ الذي يؤجج التنافُس على موارد الطَاقَة، وبين العنُفَ وَالَصِراع وانعدام الأمن في العالم، وأكد الاتحاد أنهُ مِن افريقيا إلى

---

[٩٠] عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنِظام العالمي، ط١، المؤسسة الجامعية للدِراسات والنشر، بيروت،٢٠٠٢، ص٨.

[٩١] معين حداد، التغيُر المناخي: الاحترار العالمي ودورهُ في النِزاع الدولي، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،٢٠١٢،ص٧.

[٩٢] نقلاً عن: هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة..، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

آسيا مروراً بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى حتى القطب الشمالي يلعب تبدُل المَناخ دوراً في تأجيج التوترات وعدم الاستقرار[٩٣]. وهذا نوهت عليه عدة تَقارَير علمية بتأكيدها على أنَّ الآثار المُباشِرة للمُتغيرات البيئية على الأمن الدولي تكمنُ في أنَّ شكل خارطة العالم سيتغير بغصون (٢٠) عاماً؛ نتيجة حدة تغيُرات المناخ التَي تشهدها الأرض، ومِنها ما يمكن أنَّ تشهدهُ القارة الجنوبية مِن حركة سُكانية لتصبح مأهولة بالسُكان بسبب ازدياد درجات الحرارة، فضلاً عن هجرة السُكان لوسط قارة استراليا بسبب شدة الجفاف، كما أنَّ الأزمات المالية التي يشهدها العالم ستؤدي إلى الركود والجوع والكساد مِما قد يؤدي في النهاية إلى وصول سعر برميل النفط إلى(٤٠٠)دولار مِما سيدفع الدول في دخول الحروب لتأمين الحياة[٩٤]. وهذا دليل واضح على ترَابُطَية العلاقة الوثيقة بَين الأمن الغذائي والأمن الدولي(العالمي).

ودونما شك؛ إنَّ عودة الخِلافات الداخلية والنِزاعات الاقليمية والدولية إلى الواجِهة، والتسابُق إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل على الكُرة الأرضية وفي الفضاء الخارجي، وانتشار الفوضى النووية وازدياد الانفاق على التسلُح، وارتفاع الغازات بمُعدل(٢٦) مليار طن سنوياً، فضلاً عن مواد كلوريد- فلوريد، كربون-CFC إلى الأجواء، ودفن قُرابة(٦٢) مليار طن مِن النفايات سنوياً في التُربة، وقطع الغابات بمُعدل(٦٠) هكتار كُل دقيقة في العالم، والانتِشار المتواصل لِكُل أنواع التلوث الذي يستحيل إحصائه، والذي يزداد مع زيادة عدد الصِناعات والسُكان في العالم، سوف تؤثر تِلك المُتغيرات سلبياً على الأمن الدولي[٩٥].

إزاء ذلك تم رفع قضَية البيَئة إلى الصعيد السياسي. فتِلك القضية لا يمكن لها الانفصال عن السياسة بمعناها الواسع بعد أنَّ تَحوَّلتَ إلى قضيةٌ جيوبوليتيكيةٌ، تُثَّير الصِراعات بين البُلدان المُتقدِمة والبُلدان النامية وخاصةً البُلدان الناهِضة مِنها مثل

---

[٩٣] المصدر نفسهُ، ص ص١٣٨-١٣٩.

[٩٤] حبيب معلوف، إلى الوراء في نقد اتجاهات التقدُم، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٧ وما بعدها.

[٩٥] عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنِظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص٩.

الصين والهند والبرازيل، والمُتجهة نحو تحديث صِناعاتها وتنويع انتاجها الاقتصادي المُتصاعد[٩٦]. فالاشتباك المناخي وانتقالهُ مِن الوسط الأكاديمي إلى الواقع الدولي يمنحان الشأن المناخي بُعداً سياسياً خِلافياً يُضاف إلى النِزاعات بين بُلدان العالم. فرغم إبرام أكثر مِن (٣٠٠) اتفاقية وبروتوكول مُتعدد الأطراف حول البيئة، بيد أنَّ تِلك الاتفاقيات حولت قضايا البيئة المُعاصِرة إلى ميدان جديد للصِراع بين الشِمال والجنوب ترك تأثيراتهُ السلبية على الأمن والاستقرار الدوليين. فالجنوب يتهم الشِمال أنهُ المسؤول عن تَدَّهوَر البيَئة عالمياً ويطلب مِنهُ تحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المُفرط للطاقة ونزف الموارد. وفي المُقابل؛ الَشِمال يُطَالب الجنوب بتخفيض تكاثرهُ السُكاني الذي يزيدُ ضغطهُ على المَوارَّد. أي أنَّ الَخِلاف بينهما حول مشاكل البيئة تُركز على استنزاف الموارد، النمو السُكاني والفقر، والحروب..، وجسدت هذه القضايا نقاط توتر بين الشِمال والجنوب وبين الشمال–الشمال، أخذت تُهدد الأمن الدولي[٩٧].

وبالرجوع إلى جيبوليتيكا المناخ نذكر مثلاً؛ مَوجات الَجفاف عام٢٠٠٨ وصعوداً وإسهامها في القضاء على الَمحاصيل الزِراعيةَ مِما تسبب بتراجُع معيشي في مدائن أرياف الأطراف، ساهم برفقة عوامل اخرى بإطلاق شرارة حِراك سياسي اجتماعي في عام٢٠١١ سُرعان ما وظفتهُ قوى اقليمية ودولية بشكلٍ يجعل مِن سوريا مجالاً للنِزاعات الجيوبوليتيكية المُتعددة الأبعاد، داخلية وخارجية على حدٍ سِواء. وضمن السياق ذاتهُ، تحولت دول عديدة مِن افريقيا إلى مجال جيوبوليتيكي تتنازعهُ كُل مِن الهند والصين والاتحاد الأَوروبي والولايات المُتحدة، نظراً لِما تحويه أراضي هذه البُلدان مِن مناجم نفطية وغازية ومعدنية وغيرها، وأدى تصادُم النفوذ بين القِوى المُختلِفة على القارة الأفريقية إلى زعزعة البُنى السياسية للعديد مِن بُلدان هذه القارة، وحتى إطاحتها، وهذا ما شهِدتهُ تونس ومصر وليبيا والسودان.. مِن هُنا تسعى دول الاتحاد من وراء

---

[٩٦] معين حداد، التغيُّر المناخي: الاحترار العالمي ودورهُ في النِزاع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

[٩٧] فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، مصدر سبق ذكره.

محاجَّتها ازاء الاحترار العالمي إلى إعاقة الدول الصاعِدة والحدُّ مِن تقدُم نفوذها السياسي والاقتصادي على أراضي دول يُهيمن هو عليها مِنذُ زمنٍ بعيد ويعدها حكراً عليه[٩٨].

مِما تقدم يبدو؛ إنَّ الخطر الأشد فتكاً الذي يواجه البيئة ويؤثر تأثيراً مُباشِراً في جوانب عديدة على قضايا السلم والأمن الدوليين هو احتمالية اندِلاع حرباً نووية أو نِزاعاً عسكرياً. فتلوث البيئة وإجهادها التي أصبحت تُعاني مِن انحِسار في الموارد الطبيعية يُعد مِن أهم مُسببات التوترات السياسية والحروب والنِزاعات العَسكَرِيةُ ونتائجها. وبات مُرجحاً أنَّ تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد شحة الموارد واشتداد التنافُس عليها. وتظهر نتائج تِلك الحروب في أول حرب للسيطرة على الطاقة قادتها الوَلايات المَتحدة في حربَ الخَلَيج الثَانَية ثُم الثَالِثة وأثارها شاخصةٌ على صعيد الأمن الدولي، إذ خلقت نِظام أمن دولي جديد يرتبط بالسلام الأمريكي كمُرتكز للأمن الدولي في ظل نِظام الأُحادية القطبية.

الخاتِمة

مِن خلال كُل ما ذُكِر يمكن القول؛ إنَّ البيئة الدولية ذات صلة بتأثيراتها على الأمن الدولي، فالبيئة الدولية بجانبيها التعاوني والتصارُعي تقوم على جُملةٍ مِن المُتغيرات المؤثرة على الأمن الدولي، الذي لا يمكن أنَّ يستقر على حالٍ مِن الأحوال في ظل غياب لِمُعطى الأمن المُطلق، بيد أنَّ الإشكال يكمنُ في كيفية تطويع تِلك المُتغيرات والتحكُم بها.. وإذ لم تستطع الدول التحكُم بها فيجب أنَّ تكون قادِرة على التعامُل معها.

ومِن ضمن ما خرج به الباحث مِن استنتاجات؛ إنهُ في ظل الحَربَ البَارِدَة كانت عَناصر البيئة التي يتم التعامُل معها معروفة. أما بعد تِلك الحرب وأحداث أيلول، غدت مُتغَيّراتُ البَيئة الدولية مُتعددة وشديدة الفعالية ومِن الاستحالة السيطرة عليها أو ضبط إيقاعها.. وبدون شك إنَّ ذلك يُمثل تحدياً للدول وللبيئة الدولية ذاتها وتخلق حالةٌ مِن الصِراع الذي بات السِمة الرئيسة إنَّ لم نقُل الوحيدة التي سادت تِلك البيئة في الحَربَ البَارِدَة ولا زالت تّسود بعدها وإنَّ اختلفت أشكالهُ وأطرافهُ ووسائل استخدامهُ، غير

---

[٩٨] معين حداد، التغيُّر المناخي: الاحترار العالمي ودورهُ في النِزاع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

أنهُ أثر ويؤثر سلباً على الأمن الدولي. وبات مِن المتوقع أنَّ يتخذ منحى الصِراع طابعاً تنافُسياً بالدرجة الاولى لِتشابهُ النسيج العقائدي لدى مُعظم القوى الرئيسة لاسيما بعد بروز نِظام الأُحادية القطبية المُهيمن على مُقدِرات السياسة الدولية، ومِن ثُم ستحكم سِمة التنافُس(بصوره الاقتصادي والثقافي والتكنولوجي) التصارعي آليات الصِراع بين اقطاب النِظام الدولي لكن ذلك لن يمنع مِن استِخدام الأداة الَخشِنة في التعامُل مع الآخرين.

ومِما خلص له الباحث أيضاً؛ إنه بعد أحداث أيلول برزت مُتغيرات جديدة أدت إلى نشوء مناخ أمني جديد كان لهُ تأثيرهُ على مفهوم الأمن الدولي وخاصةً جانبه السياسي والعسكري، أهمها اعتلاء الولاياتُ المُتحِدة مَكانة القوة الشامِلة التي تُسيطر على مسارات النِظام الدولي، والتراجُع المُطرد في مفهومَ "السيادة الوطنية"، واتِساع تدخل الَمُجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول تحت مسوغات صون حَقوَق الإنسَان ونشر الديمُقراطية ومُكافحة الإرهاب وغيرها مِن ذرائع، فضلاً عن إفرازات النِظام الدولي والعولمة بكافة أشكالها، والأهم مِن هذا بروز تهديدات جديدة اقتِصادَيةٌ وتكنَولوجيةٌ وبيئَيةٌ، ناهيك عن الأثار السلبيَةُ الَناتِجةُ عن الإجرام الَمُنَظم عبر الَوطني وما الَحقهُ مِن أضرار طالت مُختلف مجالات الحياة بشكلٍ يقود لتقويض أركان المُجتمع وإصابة أفرادهُ ومؤسساتهُ بالضعف.

اضف لذلك المُتغيرات الثَقافية– الحَضارية التي ظلت ساحة تعارض مفتوحة تؤشر عبر حالات الاختِلال الكُبرىَ التي تضرب أسُس الأمن الدولي. فاستراتيجية الفَوضَى الخلاقة في الشرَق الأَوسَط تقوم على بُنى فكرية تفترض إنَّ الصِراع العالمي القادم سينشب حول خطوط التصدُع الثقافي والحضاري للشعوب والذي يُجسد الدين أحد أهم مكوناتها. فالمُتغيرات الجديدة في المنطقة غدت تُهدد الأمن الدولي في محاولتها لتجزئة القيم الأساسية إلى قيم صغيرة وتقسيم الدول إلى جُزئيات اثنية قومية.

إنَّ تأثير كُل ما تقدم أتضح في أنَّ الأمن الدولي أخذ يهدف إلى مُعالجة المسائل الأساسية في شؤون الحرب والسلام معاً، والتعامُل مع كافة المسائل الأمنية العُليا في البيئة الأَمنَية الدوَلية وبِما يُحقق الاستِقرار الأَمني. ووفقاً لِما سبق يبدو؛ إنَّ الأمن

الدولي يعكس فرضيتين رئيستين هُما عالمية الإحساس بالخطر وعدم الأمان وعالمية الأمن وضرورة العمل بغية تحقيقهُ وحفظهُ.

وبذلك يوصي الباحث مِن ضمن ما يوصي به؛ ضرورة إصلاح البُنية المؤسسية لمُنظمة الأُمم المُتحدة واجهزتها المُختلفة وغيَرها مِنَّ مُنظمات اخرى حتى يكون بمقدورها تحقيق الأمن الدولي عبر التعاون الفاعل مع مُتغَيَّراتُ البيئة الدولية الجديدة والعالم الجديد بقضَاياهُ ومُشكِلاتهُ المُختلِفة. كما يتعين تحديد طبيعة المعركة في النضال على المستوى الدولي للقضاء على المَعايَير المزدوجة في تَطبيَّق حقَوق الإنسَان، وعدم فرض نموذج الديمقراطية الغربية كنموذج اوحد للديمقراطية، وإتاحة الفرصة للشعوب لِمُمارسة إبداعها السياسي، وإعادة النظر في مفاهيم السلام العالمي والتنمية الدولية وحماية البيئة مِن التلوث، هذه هي الركائز الأربعة التي يقوم عليها المُجتَّمع الدَوَّلي الآمن، بالإضافة إلى المؤسسات والقانون.

المُلخص

يُعد الأمن مُصطلحاً عاماً مُجرداً يُستخدم في الكثير مِن الدِراسات الإنسانية وعلى مُختلف الأصعِدة ابتداءً بأمن الفرد وانتهاءً بالأمن الدولي أو العالمي. ويُعد مطلباً مِن المطالب الرئيسية لِكُل المُجتمعات لتحقيق التنمية البشرية المُستدامة.

ولقد حملت بيَئة عالم ما بعد الحَربُ الباردةَ واحداث١١ أيلول٢٠٠١ معها تغييرات كبيرة أصابت عمق النظام العالمي واحدثت فيه تغييرات كبيرة قلبت الموازين وغيرت وجه التاريخ وعكست مسار البشرية. فالمُتغيرات الاستراتيجية التي اجتاحت العالم جعلت مِن القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والأمنية قوى أكبر وأكثر أهمية مِن القوة العسكرية بكافة عناصرها، فلم تعد عناصر الأمن الدولي ومقومات قوة الدول هي ذاتها التي عرفها العالم تقليدياً بل أصابها التغيير والاختِلاف لاسيما بعد أنَّ برز إلى السطح مفهوم العولمة والتي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة بثورتها العلمية والتكنولوجية التي شملت كافة مناحي الحياة وكان لها تأثيراً كبيراً ايجابياً وسلبياً على كافة الانساق خصوصاً الدول ومقومتها. بعد أنَّ زادت الهوة والصِراع بين

الشِمال والجنوب، واتاحت فرصةٌ مُلائمة أمام الإجرام المُنظم عبر الـوطني لاسـتِغلال ذلك ليمد أنشطتهُ وأعمالهُ غير المشروعة على الصعيدين الاقليمي والعـالمي، لتُجسـد تِلك المُتغيرات وغيرها تهديداً للأمن الدولي.

الكلِمات المفتاحية: المُتغيرات الاستراتيجية، البيئة الدولية، الأمن الدولي، النِظام الدولي، العولمة والثورة التكنولوجية.

Abstract

Security is considered an abstract general term used in many human studies at all levels, from individual security to international or global security. It is one of the major demands of all societies to achieve sustainable human development.

The environment of the post-cold war world and the events of September 11, 2001 brought with it great changes that affected the depth of the global system and brought about major changes that altered the scales, changed the face of history, and reversed the course of humanity. The strategic changes that swept the world made the economic, social, cultural, technological, and security forces bigger and more important than the military power with all its elements. It turned the world into a small cosmic village with its scientific and technological revolution that included all aspects of life and had a great positive and negative impact on all contexts, especially countries and their stature. After the gap and conflict between the North and the South increased, and it provided an appropriate opportunity for transnational organized crime to exploit this to extend its illegal activities and activities at the regional and global levels, to embody those and other variables as a threat to international security.

Key words: strategic variables, international environment, international security, international regime, globalization and technological revolution.